

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٥

الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سواتو (هندوراس)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جفانتشولا (ولايات ميكرونيزيا الموحدة). أعضاء المكتب. ويؤكد وفدي على تعاونه التام معكم ومع كل الوفود المشاركة لتحقيق هذا الهدف.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠. كما يطيب لي أن أعرب عن تأييدنا لبيان ممثل

إندونيسيا الذي أدلى به باسم دول حركة عدم الانحياز.

إن إيجاد عالم يخلو تماما من جميع ترسانات الأسلحة النووية غاية سامية يجب تحقيقها، فما زال المجتمع الدولي يشهد تحديات متزايدة تهدد الأمن والسلم الدوليين، وتهدد مصداقية المعاهدات والاتفاقيات الدولية القائمة، فهذا الإرث الذي تحقق يجب دعمه وتفعيله.

إلا أننا ما زلنا نشهد تراجعاً ملموساً فيما يتعلق بتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار النووي. فتقاعس بعض الدول الأطراف عن متابعة التزاماتها وانتهاجها للانتقائية على مدى إلزامية المعاهدات يشكلان مساساً جدياً بمصداقيتها ويقوضان جميع الجهود والمساعدية ويشككان في أهداف وعالية تلك المعاهدات ويخلقان فجوة

البنود ٨١ إلى ٩٦ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع

السلاح والأمن الدولي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نبدأ، أود أن أذكر الوفود بأن يقصروا بياناتهم على مدة ١٠ دقائق بالنسبة لمن يتكلمون بصفتهم الوطنية و ١٥ دقيقة بالنسبة لمن يتكلمون بالنيابة عن عدة وفود.

السيد الهين (الكويت): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أعرب لكم باسم دولة الكويت عن تهانينا الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وإننا على ثقة في أن حكمتكم وخبرتكم سوف تسهمان في إنجاح إدارة أعمالها لتحقيق الهدف الذي نصبو إليه جميعاً. كما لا يفوتني تهنئة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الشرق الأوسط. هذا وتطالب دولة الكويت المجتمع الدولي بالعمل على وقف مبيعات الوسائل العلمية والتكنولوجية التي تساهم في تعزيز السلاح النووي الإسرائيلي أو لأي دولة أخرى تسعى لتطوير برامجها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

تؤمن دولة الكويت بالدور المحوري الهام للأمم المتحدة في مواجهة التحديات الرئيسية، وعلى رأسها حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل. والطريق لمعالجة هذه القضية والقضايا الأخرى ذات الصلة قد تم تحديده بوضوح في كثير من الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات وبرامج العمل التي تم التوصل إليها. والمطلوب من الدول الأعضاء الآن الالتزام بالتعهدات والتعاون والتنسيق فيما بينها لتنفيذ التزاماتها، فعدم وجود الإرادة السياسية هو لب القضية. لذا يجب أن تستمر المساعي والجهود واتخاذ ما يلزم من تدابير لاتخاذ القرارات السياسية العليا والمصيرية لتفعيل التدابير المتفق عليها دولياً، وهو ما يتطلب كأولوية عامة تعزيز مداولاتنا في هذا المحفل في الاتجاه الآتي

التنفيذ التام غير الانتقائي لأحكام معاهدة عدم الانتشار وخصوصاً المادتين السادسة بشأن نزع السلاح النووي والرابعة بشأن تسهيل التطبيقات السلمية للتقنية النووية.

الالتزام بالمبادئ التي تضمنتها الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، خاصة ما يتعلق منها بالخطوات العملية الثلاث عشرة.

اتخاذ إجراءات أكثر فعالية تكفل مطالبة جميع الدول غير المنضمة بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تفعل ذلك فوراً لتعزيز فعالية وعالمية هذه المعاهدة.

في الثقة المتبادلة بين الدول، مما يهدد مسألتي التوازن الأمني والاستقرار الإقليمي والدولي.

إن دولة الكويت تؤمن إيماناً مطلقاً بأن حيازة أي أسلحة نووية لا تحقق الأمن لأي دولة من الدول، بل إن انتشار هذه الأسلحة الفتاكة سيزيد من التوتر والصراع بين الشعوب. ولذا، فإن دولة الكويت تنظر بقلق بالغ للوضع الدولي السائد حالياً، خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تواجه تهديدات ومخاطر أمنية من انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل؛ إذ بعد مرور ١٣ عاماً من صدور قرار الشرق الأوسط المتخذ خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، والذي يقضي بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، نجد أن المنطقة لا تزال هي المثال الصارخ لقصور فعالية المعاهدة في تحقيق الأمن لأطرافها. لذا نأمل أن تمثل جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة وفي اتفاق الضمانات، وأن تعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على حل جميع ما قد يثار من شكوك وتساؤلات حول برامجها عن طريق المفاوضات والحوار البناء، مؤكداً على أهمية استمرار الحوار والتعاون بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبار ذلك خطوة هامة في تبيد المخاوف والشكوك حيال البرنامج النووي الإيراني.

وفي هذا السياق، نطالب إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية، متحدياً بذلك قرارات الشرعية الدولية والنداءات الدولية المتكررة، إلى أن تنضم فوراً إلى المعاهدة، وأن تتخلص من ترسانتها النووية، وأن تخضع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد بات وضع إسرائيل يشكل إحلالاً واضحاً بميزان القوى وقلقاً دائماً لمنطقة

وفيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فقد رحبت الكويت باعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لصك دولي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها. ورغم أن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة لم يحقق الهدف المطلوب منه، إلا أنه نجح في تسليط الضوء على إحدى القضايا الهامة.

وفي الختام، نأمل أن تتسم المشاورات في اللجنة بالشفافية والشمولية وأن تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء بما يحقق طموحات وتطلعات الدول الأعضاء نحو السلم والأمن الدوليين.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):
اسمحوا لي في البداية أن أهنئ، نيابة عن الوفد الجزائري، السيد سوازو وجميع أعضاء المكتب على انتخابهم لمناصبهم. كما أود أو أؤكد لهم على تعاوننا الكامل والتام معهم لإنجاح أعمالنا. سأكون مقصرا إذا لم أشد أيضا بوجود السفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح معنا هنا.

ووفدي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

إن دورة الجمعية العامة هذه تتوافق مع الذكرى السنوية الثلاثين للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي شكلت منعطفا تاريخيا في العمل المتعدد الأطراف من أجل نزع السلاح، وكانت الوثيقة الختامية بمثابة خطوط توجيهية لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال.

إعادة التأكيد على الحق غير القابل للتصرف للدول في الحصول على التكنولوجيا والخبرة اللازمين لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي إطار ما تسمح به المعاهدات الدولية ذات الصلة.

العمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإزالة أي غموض يكتنف البرامج النووية عن طريق المفاوضات والحوار البناء.

إعادة التأكيد على أهمية تسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودعوة الدول الأعضاء التي لم تصدق على المعاهدة إلى التصديق عليها. ولا يفوتنا في هذا السياق أن نرحب بتوقيع جمهورية العراق الشقيق على المعاهدة، آمليين سرعة تصديقها.

دعم الجهود الرامية إلى إيجاد صك دولي ملزم وقانوني حول عدم شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها لحل النزاعات، وإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بالحماية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

الالتزام والسعي لتحقيق القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

انتهاج الشفافية والابتعاد عن الازدواجية.

إن دولة الكويت تؤمن بأن الإرهاب آفة خطيرة يجب استئصالها ومواجهتها بجميع السبل والقضاء عليها عبر التنسيق والتعاون الدولي. ولهذا فقد قدمت تقريرها الوطني إلى الأمانة العامة والذي أوضح فيه الإجراءات المتخذة لضمان الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يهدف إلى منع وصول أسلحة الدمار الشامل والمواد التي تدخل في إنتاج الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

إن تعزيز نظام عدم الانتشار النووي لازم ومرتبطة بالتقدم الملموس في نزع السلاح النووي. وأي محاولة للإخلال بالتوازن بين الاثنين من شأنه أن يثير الشكوك التي تتبع من النهج الانفرادية. والمبادرات الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي لا يمكنها في حد ذاتها أن توفر ردا جماعيا على التهديد العالمي الذي يشكله الوجود الحالي للأسلحة النووية. إن منع الانتشار والمبادرات الهادفة إلى تعزيز تدابير عدم الانتشار، لا ينبغي استخدامها كذريعة لعرقلة وصول الدول الأطراف إلى معاهدة عدم الانتشار من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض التنمية.

ولا تزال الجزائر مقتنعة بأن القضاء التام على الأسلحة النووية يمثل الضمان الحقيقي الوحيد لأمن الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على السواء. وفي غضون ذلك، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لها الحق في الاستفادة من دون قيد أو شرط من الضمانات التي تحظر استخدام الدول النووية للأسلحة النووية ضدها تحت أي ظرف كان أو التهديد باستخدامها. وحتى تكون الضمانات الأمنية رادعة وذات مصداقية هناك حاجة ملحة لوضعها في صك ملزم قانونا.

انطلاقا من هذه الروح أيضا نرى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مساهمة فعالة في تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. فهي أدوات هامة تسهم في الهدف الأساسي المتمثل في بناء السلم والأمن على الصعد الإقليمية والدولية.

إن الجزائر التي ساهمت بهمة في صياغة واعتماد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في عام ١٩٨٨. وتحت المجتمع الدولي على إرسال رسالة قوية إلى إسرائيل لتمثل للشرعية الدولية وتزيل العقبة الرئيسية

وبانتهاء الحرب الباردة والمواجهة الإيديولوجية تجلّى ذلك بوعي جديد لدى المجتمع الدولي عزز من مناخ الانفراج والتعاون الذي وعد بأفاق أفضل من أجل الحوار والعمل المشترك في مجال نزع السلاح. وفي ذلك الوقت، شهدنا تغيرا نوعيا في خضم ذلك أدى إلى مرونة أكبر في المواقف وأطلق العنان لمبادرات ما برحت رهينة لعبة ضيقة تمثلت في رغبة التمتع بالنفوذ.

واليوم، ندرك أن الآمال قد زادت بفضل تلك الجهود الرامية إلى تحرير البشرية من شبح أسلحة الدمار الشامل الذي أدى إلى الإحباط بل حتى إلى السخط. أما المخاطر المتعلقة بتطوير جيل جديد من الأسلحة وظهور تهديدات تتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل فلم يكن قط بالنسبة للمجتمع الدولي. تمثل تلك الدرجة من الإلحاحية والجزع التي هي عليه الآن.

إن الركود في المؤسسات المتعددة الجنسيات الرامية إلى نزع السلاح العام والكامل مصدر قلق عميق لدينا. وبسبب عدم الالتزام الجماعي بتحقيق الأهداف بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرارات المتخذة في مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، هناك خطورة من تبيد شديد لآمال تجمعت خلال عقود ثلاثة في إرساء دعائم نظام للأمن الجماعي.

وفي هذا الصدد فإن عقد المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١٠ والدورة الثالثة للجنة التحضيرية في أيار/مايو من العام المقبل يوفران لنا فرصة حقيقية لتنشيط التعاون المتعدد الأطراف وإطارا للتفاوض في مجال نزع السلاح النووي الذي ما برح أولوية عليا في إيجاد حلول شاملة ودائمة لمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، وهي عمليات مرتبطة معا ارتباطا وثيقا.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد قطعت الجزائر على نفسها تكريسا والتزاما راسخين بتعزيز السلم والأمن الدوليين بوصفهما من ثوابت سياستها الخارجية ومبدأ أساسيا تهتدي به في أعمالها الدولية. ولا تزال تحفزنا رغبتنا في المساهمة بمبادرات ترمي إلى تيسير الحوار والتشاور وتعزيز الأمن في أطر تقليدية تتمثل في المشاركة والتضامن في منطقة البحر الأبيض المتوسط أو في أفريقيا. وهكذا في كل عام يتشرف وفدي ويسعده أن يقدم مشروع قرار إلى اللجنة الأولى بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفي الختام، أود أن أكرر تمنياتي بخالص النجاح للجنة الأولى في عملها.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أهنئ باسم وفد فيت نام السيد سواثو على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. وأنا لعلى ليقين من أنه بفضل مهاراته الدبلوماسية فإن مداورات اللجنة ستكفل بالنجاح. كما يعرب وفدي عن أحر تمنائي لأعضاء المكتب الآخرين.

وتؤيد فيت نام تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن عملية نزع السلاح الكامل وتحديد الأسلحة تواجه تحديات وصعوبات كبيرة. ومن الواضح أن جهود نزع السلاح التي تضطلع بها الأمم المتحدة لم تحرز تقدما يذكر في الأعوام الأخيرة. وفي الواقع، نحن واجهنا عدة انتكاسات. فعلى سبيل المثال، أخفقت الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٨ في التوصل إلى أي اتفاق بشأن مسائل نزع السلاح النووي وتدابير بناء الثقة في مجال

والفريدة حقا أمام هذا الهدف الهام، لتسهم في تعزيز السلم والاستقرار في تلك المنطقة الحساسة من العالم.

إن الجزائر ملتزمة التزاما راسخا بالوفاء بكل التزاماتها بموجب الصكوك الإقليمية والدولية التي هي طرف فيها. ولن تدخر جهدا، في إطار الهيئات الإقليمية والمتعددة الأطراف التي هي طرف فيها لدعم وتعزيز المبادرات الهادفة إلى إطلاق عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والحد من الأسلحة.

وفي هذا الصدد، يتشاطر وفدي أوجه القلق مع الوفود الأفريقية بشكل خاص إزاء المخاطر التي يشكلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، التي تهدد بشدة آثارها المزعزعة للاستقرار السلم والأمن الدوليين. ونكرر أيضا التزامنا بالتنفيذ الفوري ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وقد أرسى هذا البرنامج دعائم التعاون الدولي ورسم طريقا للعمل المشترك والتضامني لاستئصال هذا الوباء، وهو مصدر إمداد رئيسي للإرهاب ومناطق الصراع، وخاصة في أفريقيا. وانطلاقا من تلك الروح أيضا انضمت الجزائر إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع إطار عمل متعدد الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة لتنظيم عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية.

وعلاوة على ذلك، فإن الجزائر وفقا لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، أكملت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ عملية تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد، وذلك قبل ستة أشهر من انتهاء الفترة المسموح بها بموجب الاتفاقية.

وتولي فييت نام أهمية خاصة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشكل المعاهدة أساس النظام الدولي لمنع الانتشار النووي، الذي يمنع انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية ويضمن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونود أن نؤكد على الأهمية المماثلة لتنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، ألا وهي: منع الانتشار النووي، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونعتقد أنه يقع على عاتق جميع الدول الأطراف، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، التزامات أولية نحو التنفيذ الصارم لمجموعة العناصر التي اتفق عليها في المؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وخاصة اتخاذ الخطوات العملية الـ ١٣ نحو نزع السلاح النووي الكامل، طبقا للمادة الرابعة من المعاهدة.

وريشما يتحقق القضاء التام على الأسلحة النووية، يشارك وفدي المجتمع الدولي حث الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة لتخفيض وتدمير ترساناتها النووية ولتحمل المسؤولية الأولية فيما يتعلق بتقديم الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونحن على اقتناع تام بأن الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا بشأن تقديم الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي متابعتها على سبيل الأولوية العليا. وناشد جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار العمل بصورة أكثر جدية لإنجاح المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ ولاتخاذ تدابير خلاقة وفعالة لزيادة تعزيز نظام منع الانتشار.

وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صكا بالغ الأهمية في تعزيز نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. والأمر الذي يدعو إلى الأسف أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ بالرغم من حقيقة أنه مضى أكثر من عقد منذ التوقيع على المعاهدة. ونظرا للأهمية الحيوية

الأسلحة التقليدية. ولم ينجح مؤتمر نزع السلاح في اختتام برنامج عمله.

وتمثل هذه المشاكل تحديات وصعوبات جديدة لأعمال لجنتنا. ولذلك من الحتمي أن تبدي جميع الدول الأعضاء الإرادة السياسية والمزيد من المرونة للخروج من المأزق الحالي وللتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الهامة ذات الاهتمام المشترك بغية تعزيز قضية نزع السلاح.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا على تأييد بلدي المستمر والقوي لأهداف نزع السلاح العام والكامل، مع منح الأولوية لنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. ونشدد أيضا على ضرورة أن ينفذ، بشكل متواز، نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي، نظرا لأن كلا منهما يتمم الآخر.

وعلى مدى الأعوام أظهرت فييت نام التزامها القوي بقضية نزع السلاح في الأمم المتحدة. ويشدد وفدي أيضا على المطلب الحتمي بأن يتخلص العالم من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونحن مقتنعون اقتناعا كاملا بأن الضمان الأساسي الوحيد ضد وقوع الكوارث النووية هو الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة.

كما نؤكد مجددا تأييدنا القوي لمبادرة إيجاد سبل للقضاء على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ولبناء عالم خال من جميع هذه الأسلحة. ونود أن نؤكد على أهمية الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/ يوليه ١٩٩٦ التي مفادها أن هناك التزاما بالسعي بحسن نية للمفاوضات المفضية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه واحتتام هذه المفاوضات في إطار مراقبة دولية صارمة وفعالة. ومن هذا المنطلق، يؤيد وفدي تأييدا قويا عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح بغية تحديد السبل والوسائل الفعالة لتحقيق نزع السلاح العام والكامل.

والتعاون الدوليين يضطلعان بدور بالغ الأهمية في ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل ونود أن نشجع على زيادة التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال.

وفي ملاحظة أخيرة، ستكون فييت نام في العام المقبل أحد رؤساء مؤتمر نزع السلاح، المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح. وسنجتمع مع الوفود الأخرى بغية إيجاد حلول للتغلب على حالة الجمود الحالية والتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لجعل أعمال مؤتمر نزع السلاح في العام المقبل مسعى أكثر فائدة وجدوى.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن كوبا تهنيئ السيد سواثو وتتمنى له النجاح الكبير بصفته رئيس اللجنة الأولى. كما نقدم تهانينا لأعضاء المكتب الآخرين. ونود أيضا أن ننوه بالعمل الرائع الذي اضطلع به السفير دوراتي في مكتب شؤون نزع السلاح. ونؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به يوم الاثنين إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وبينما ندلي ببيانات ونقطع التزاما نحو السلام ونزع السلاح، فإن الواقع خارج هذه القاعة واقع مختلف تماما. ولا يمكن تبرير كون النفقات العسكرية هي أبعد ما تكون عن الانخفاض وتزداد كل عام بمعدل متسارع. ووصلت تلك النفقات بالفعل إلى مبلغ ١,٣ تريليون دولار، وتزيد بنسبة ٤٥ في المائة على ما كانت عليه قبل ١٠ أعوام. وحصل ذلك بشكل رئيسي نتيجة للنمو الكبير في الميزانية العسكرية للولايات المتحدة.

هذا البلد ينفق وحده على الأسلحة ما يعادل إنفاق بقية العالم، وتنتج ٤١ شركة أمريكية نسبة ٦٣ في المائة من كامل مبيعات الأسلحة في العالم. وفي الوقت نفسه، يبيع ٣٤ بلدا أوروبيا غربيا نسبة ٢٩ في المائة من مبيعات

لولاية المعاهدة، نحن نؤيد الجهود الرامية إلى بدء إنفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن. كما نرى أنه ريثما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على جميع الدول أن تحافظ على عمليات وقف اختياري سياسي بشأن التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، وبشأن جميع الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى تقويض أهداف المعاهدة ومقاصدها.

ويعمل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أجزاء العالم خطوة إيجابية لتنظيم معينة لمنع الانتشار النووي في المناطق المعنية. ونؤيد الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على النحو الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي للدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥. وفي منطقتنا، تشارك فييت نام الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لكفالة خلو منطقة جنوب شرق آسيا من الأسلحة النووية. وناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكون أكثر إقبالا على المفاوضات الرامية إلى الانضمام إلى بروتوكول إخلاء منطقة جنوب شرق آسيا من الأسلحة النووية بغية تحقيق هذا الهدف الهام.

ويؤثر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تأثيرا سلبيا على الأمن الدولي والاستقرار والتنمية، ولذلك نحن نؤيد تأييدا تاما برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونحن ملتزمون بتنفيذ برنامج العمل. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا كبيرا النتائج التي تم التوصل إليها في الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين الذي عقد في تموز/ يوليه ٢٠٠٨ في نيويورك، وأبرز التدابير المختلفة الرامية إلى التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشاط الرأي الذي مفاده أن المساعدة

عكس مسار انعدام التقدم المزعج الحالي في تنفيذ التدابير العملية الثلاثة عشر المتفق عليها في عام ٢٠٠٠. وترفض كوبا التطبيق الانتقائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يمكن أن تظل المسائل المتعلقة بترع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية عرضة للتجاهل مع استحسان عدم الانتشار الأفقي. يجب أن يُحترم حق الدول غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية احتراماً كاملاً.

وكوبا تأسف للمأزق الذي يجد مؤتمر نزع السلاح نفسه فيه. فقد كان بلدنا مستعداً لدعم توافق محتمل في الآراء حول ما يدعى بالاقترح ١٨٤٠. وعلى الرغم من أن اعتماد هذا الاقتراح قد يعني على الأقل احتمال أن يكون هناك أخيراً ما يشبه برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، نرى أنه لم يحظ بالدعم اللازم لأنه لم يعكس إرادة جميع أعضاء المؤتمر. وستواصل كوبا إيلاء الأولوية القصوى لترع السلاح النووي، ويجب أن يُبنى على هذا الأساس توافق مستقبلي في الآراء في إطار مؤتمر نزع السلاح. ولن يكون مقبولاً الاستسلام للسياسة الواقعية المحزنة المفروضة نتيجة الوضع الحالي المؤسف في ما يتعلق بترع السلاح وتحديد الأسلحة. ولا يمكن أن يجبرنا عناد وسلطة القلة على سلوك الطريق الأسهل لتحقيق كل مصالحهم بينما توضع الأولويات الحقيقية جانبا.

تعيد كوبا تأكيد التزامها الثابت باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وتدعم كل خطوة تهدف إلى تحقيق عالميتها. والتقرير بشأن مؤتمر الاستعراض الثاني للاتفاقية المذكورة، الذي عقد في نيسان/أبريل، يعكس بطريقة متوازنة على نحو معقول مواقف الدول الأطراف وشواغلها. ولذا فإنه أداة مهمة للمستقبل.

الأسلحة في العالم. وبعبارة أخرى، تظهر الإحصاءات الأخيرة أن الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي تستأثر بنسبة ٩٢ في المائة من سوق التسلح العالمي.

وبدلاً من تعزيز نزع السلاح النووي، وهو الأمر المهم الذي يجب أن يظل على رأس الأولويات في مجال نزع السلاح، يجري تكديس الأسلحة وإهدار الأموال على الأسلحة ونظم التسلح الجديدة. وبينما تهدر الموارد بهذه الطريقة، من الواضح أنه حتى الأهداف الإنمائية للألفية، التي تتصف بالتواضع، لن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥. وهي لن تتحقق لأن ما يزيد على ١٠٠ بلد من بلدان الجنوب لا تملك، ولن تتوفر على مبلغ ١٥٠ مليار دولار اللازم لتحقيقها. ويمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بنسبة ١٠ في المائة فحسب من الإنفاق العسكري الحالي. فبالموارد المكرسة للتسلح اليوم، نستطيع إطعام الـ ٨٥٢ مليون جائع حول العالم لمدة سنة، ونستطيع توفير مساكن ملائمة لأكثر من ٦٤٠ مليون طفل ليس لديهم مكان يعيشون به الآن، كما نستطيع تعليم ١١٥ مليون طفل لا تتوفر لهم إمكانية الذهاب إلى المدرسة الابتدائية. ولذا، تكرر كوبا مرة أخرى اقتراحها بتكريس نصف الإنفاق العسكري الحالي على الأقل، لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال صندوق تديره الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من النهاية المعلنة للحرب الباردة، لا يزال هناك ٢٥٠٠٠ سلاح نووي في العالم، ١٠٢٠٠ منها جاهز للاستخدام الفوري. كما أن برامج تحديث الأسلحة النووية لم تتوقف. إن مجرد وجود الأسلحة النووية والمذاهب التي تميز امتلاكها واستخدامها يمثلان خطراً جسيماً على السلام والأمن الدوليين. وقد عقد بالفعل اجتماعان للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المهم أن يتمخض المؤتمر عن نتائج ملموسة، وأن يتم

الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية استجابة للقرار أهمية الموضوع والحاجة إلى تناول الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي، والمتعلقة باستخدام هذه الأسلحة والذخائر. وفي هذه المناسبة، فإننا على ثقة من أن الغالبية العظمى من الوفود ستؤيد مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد

الرئيس، يسعدني بداية أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على الثقة التي حظيت بها بانتخابكم رئيساً للجنة الأولى. كما أود أن أهنئ أعضاء مكتبكم وأن أشكر السيد سيرجيو دوارتي على كلمته الشاملة ودوره البناء في دعم أعمالنا. ويؤيد وفدي ما جاء في بيان ممثل إندونيسيا الذي أدلى به نيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

يتعاضم القلق الدولي يوماً بعد يوم جراء خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية منها، إضافة إلى تكديس كميات مرعبة منها. ويتعاضم هذا القلق أيضاً بفعل تطوير أسلحة فتاكة جديدة يجري استخدامها وتطويرها في دول عدة. وفي الوقت الذي تكاتفت جهود المجتمع الدولي من أجل وضع آليات لضبط عملية انتشار الأسلحة النووية، في عملية أريد لها أن تتسم بشفافية مطلقة، فإننا، للأسف، نشهد أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تسعى لإدارة هذا الملف بطريقة ملتوية تخدم مصالحها الضيقة على حساب الأمن والسلم الدوليين. ولقد استمعنا خلال الأيام الماضية من بعض ممثلي هذه الدول إلى تصريحات واضحة تشير إلى أن التزامهم بعملية منع الانتشار النووي هو التزام مرهون بما أسموه أمنهم القومي وأمن حلفائهم. ويبدو أن هؤلاء قد فاتهم أن صون الأمن الوطني حق لجميع دول العالم يكفله ميثاق الأمم المتحدة، وهو ليس ميزة للبعض يررون به تحايلهم على مبدأ عدم الانتشار النووي، وعلى تطبيقهم لمعايير مزدوجة أصبحت، كما هو معروف، تشكل عقبة أمام نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

إن تدمير الترسانات الكيميائية بالكامل هو المهمة الأهم بالنسبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وسيظل كذلك. وبينما تقترب من المواعيد النهائية، سيكون من المهم إيلاء انتباه كبير لتصميم الدور المستقبلية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الساحة الدولية. وتعتقد كوبا أن للمنظمة دوراً مهماً جداً تقوم به لصالح التقدم الاقتصادي والتكنولوجي للدول الأطراف، ولا سيما تلك الأقل نمواً.

إن آلية المتابعة المنفذة في مؤتمر الاستعراض السادس للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والأسلحة السامة وتدمير تلك الأسلحة، هي بلا ريب أداة مفيدة لتبادل الخبرات الوطنية ومنتدى للتعاون. إلا أن كوبا تعتقد أن الطريقة الوحيدة لتعزيز الاتفاقية وجعلها كاملة بحق هي من خلال التفاوض حول بروتوكول ملزم قانوناً واعتماده، مما يسد الفجوات المتبقية في هذا الصك.

لقد عقد فريق الخبراء الحكوميين (الفريق) المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٨٩/٦١ دورة العمل لهذه السنة. ولم يتمكن الفريق من التوصل إلى اتفاق بشأن إمكانية إعداد صك ملزم قانوناً ينشئ معايير دولية مشتركة لتصدير واستيراد ونقل الأسلحة التقليدية. علاوة على ذلك، أكد الفريق في تقريره النهائي أنه، نظراً لتعدد الموضوع، فهو يتطلب النظر فيه بشكل متوازن ومنفتح وشفاف وتدرجي في إطار الأمم المتحدة على أساس التوافق في الآراء. وبعبارة أخرى، من الواضح أن مسألة نقل الأسلحة التقليدية ليس لها جواب سهل ولا تسمح بحلول معدة مسبقاً أو مبسطة.

ووفقاً لتوصية اللجنة الأولى، اتخذت الجمعية العامة السنة الماضية، ولأول مرة في تاريخها، قراراً حول آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد. وتؤكد العديد من الآراء التي أرسلتها الدول

النوية في الشرق الأوسط والتي دعت إليها قرارات الأمم المتحدة، تتطلب ما يلي:

أولاً، ضرورة انضمام إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك منشآت ومخزونا نووياً، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. أكرر: أولاً، ضرورة انضمام إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك منشآت ومخزونا نووياً، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثانياً، ضرورة الانصياع لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، الذي طالب إسرائيل صراحة وعلى وجه السرعة بوضع منشآتها النووية تحت إشراف نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثالثاً، اعتماد الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكونا الإطار الطبيعي لمباحثات جديدة من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

لقد قدمت سورية، باسم المجموعة العربية، بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مشروع قرار إلى مجلس الأمن لإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وللأسف، لم يتم اعتماد تلك المبادرة التي ما زالت مطروحة باللون الأزرق، وذلك بسبب معارضة وفد دولة كبرى حائزة للأسلحة النووية، وبفعل ازدواجية اللغة السائدة في تعامل هذه الدولة مع مسائل نزع أسلحة الدمار الشامل. ونظراً لعجز مجلس الأمن عن تحمل مسؤولياته في هذا المجال، فإن إسرائيل تستمر في تحديدها للمجتمع الدولي من خلال المضي قدماً في برامجها النووية العسكرية وفي رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ورفضها أيضاً لإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية.

ولعل قيام بعض القيمين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من خلال تزويدهم إسرائيل، على مدى عقود، بالمفاعلات والماء الثقيل والعلماء والتكنولوجيا المتطورة، التي أتاحت، وما زالت تتيح، لإسرائيل تصنيع وإنتاج أسلحة نووية ووسائل إيصالها، بما يهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط برمتها، إنما يؤكد وجهة ما نقوله. وإن تقديم هذه الدول أنفسها الحماية لإسرائيل كي يتم استئناؤها والتعامل معها تعاملاً تمييزياً وتفضيلياً، بالرغم من عدوانها المستمر على جيرانها ورغم واقع ممارساتها الاحتلالية وتهديدها باستخدام السلاح النووي، يؤدي إلى تقويض مصداقية ادعاءات هذه الدول بأنها حريصة على تحقيق عالمية منع الانتشار النووي.

لا بل يؤكد أن دوافع هذه الدول لدى حديثها عن تحقيق هذه العالمية هي دوافع استنسابية وانتقائية ولا علاقة لها بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وإنما بتصفية حسابات ثنائية خاطئة خارج إطار القانون الدولي مع دول بعينها لا تتفق مواقفها مع سياسات تلك الدول النافذة. إن نظرة بسيطة إلى الواقع تذكرنا، للأسف، بأن هذه الدول المحامية لاستثناء السلاح النووي الإسرائيلي من متطلبات منع الانتشار النووي مسؤولة مباشرة عن إدخال السلاح النووي إلى المنطقة، وذلك عندما زودت إسرائيل بالتكنولوجيا النووية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وعندما حمت أنشطة إسرائيل النووية العسكرية.

لقد تضافرت الجهود الدولية المبذولة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وآسيا وأوروبا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ولكن للأسف لا تزال منطقة الشرق الأوسط بعيدة عن أي مبادرة دولية جادة لإخلائها من الأسلحة النووية، تحقيقاً للأمن والسلم الدوليين. إن سورية تتفق في الرأي مع أغلبية المجتمع الدولي على أن الخطوات اللازمة لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة

قابل للتصرف. وتؤيد بلادي قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها".

ختاماً، سيدي الرئيس، مع إيماننا بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي أفضل ضمانات لعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، فإننا نؤكد على ضرورة أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات، وفق صك دولي ملزم قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، من عدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وباعتبار مؤتمر نزع السلاح هو المحور التفاوضي الوحيد لقضايا نزع السلاح، فإننا ندعو المؤتمر إلى اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن ويتضمن تشكيل هيئات فرعية للتفاوض حول القضايا الأربع الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر وهي: نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وحظر المواد الانشطارية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن اغتنم

هذه الفرصة لأذكر الوفود بأن تقصر بياناتها على مدة ١٠ دقائق للوفود التي تتكلم بصفتها الوطنية و ١٥ دقيقة للوفود التي تتكلم بالنيابة عن عدة وفود.

السيد نغاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد

ماليزيا، أود أن أعرب عن أحر تمانينا للرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأنه، بخبرته ومعرفته وقيادته، سيتمكن من توجيه هذه اللجنة إلى اختتام مثمر. ونحن نؤكد له على تقديم دعمنا الكامل.

ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلت بهما إندونيسيا

بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن ما يبعث على خيبة الأمل أن لا يتمكن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الأخيرة، التي عقدت قبل أيام، من اعتماد مشروع قرار يتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية ومخاطرها، وأن لا ينجح هذا المؤتمر في إصدار قرار دولي بهذا الشأن، الأمر الذي أرسل رسالة سلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وعلى الرغم من القرارات العديدة التي صدرت على مر عشرات السنين حول قدرات التسلح النووي الإسرائيلي، فإن الترسنة النووية العسكرية الإسرائيلية لا تزال في تطور متزايد وتحظى بدعم تقني ومالي من بعض الدول الكبرى، التي تمارس في الوقت نفسه حظراً على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في دول أخرى. وهنا، يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي تجاه مواقف إسرائيل، التي انتقلت من سياسة الغموض النووي إلى التصريح علناً بامتلاك أسلحة نووية والتهديد باستخدامها. كل ذلك وسط صمت مستغرب يؤكد تواطؤ البعض في حماية إسرائيل من عواقب تنصلها من الالتزامات الدولية ذات الصلة، بل ورعاية البعض لهذا الوضع الشاذ الذي دام طويلاً وأفقد شعوب المنطقة إيمانها بفكرة عدم الانتشار النووي، وشجع على إحياء سباق التسلح، بما له من انعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

إن تقاعس بعض الأطراف الدولية عن متابعة تنفيذ

قرارات ونتائج دورات الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم الانتشار ومحاولة التفرقة في مدى إلزامية المعاهدة يشكل مساساً جدياً بمصداقية الوكالة. ونخص بالذكر هنا قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، مع التذكير بأن صفقة تمديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير مسمى لم تكن لتتم بالتوافق بدون هذا القرار الذي يقضي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

تعتبر بلادي أن حق الدول في الحصول على

التكنولوجيا النووية وتوظيفها للأغراض السلمية حق غير

والأطراف في المعاهدة، بعد أن تخلت عن حيازة الأسلحة النووية، أن تمنح معاملة تفضيلية على حساب الدول غير الأطراف في المعاهدة بغية الحصول على الأجهزة والمواد والتكنولوجيا النووية، سواء كان ذلك من خلال التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو من خلال الترتيبات الثنائية.

وتؤمن ماليزيا إيمانا جازما بأن أنشطة منع الانتشار لن تكلل بالنجاح إن لم يرافقها بذل جهود لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وريثما يتم القضاء الكامل على الأسلحة النووية، تود ماليزيا أن تشدد على أنه ينبغي على سبيل الأولوية متابعة جهود إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا بشأن تقديم الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ترى ماليزيا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية سيعزز السلام العالمي والإقليمي، ويعزز نظام منع الانتشار النووي ويسهم نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

والأمر الأساسي هو أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها للدول المنتمية للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وما زلنا نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية الانضمام إلى بروتوكول معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. كما أن ماليزيا تؤيد تأييدا تاما إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وقدمت ماليزيا صك تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وتناشد ماليزيا جميع الدول - وخاصة دول المرفق ٢ التي يلزم توقيعها وتصديقها على المعاهدة لتدخل حيز النفاذ - أن تعمل نحو بدء نفاذ المعاهدة. وعلى النحو الذي تم تأكيده

وظلت ماليزيا دائما تتخذ موقفا قائما على المبدأ إزاء نزع السلاح العام والكامل للأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وأن التدابير الرامية إلى بلوغ هذا الهدف ينبغي أن تتخذ من خلال العملية المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، ترى ماليزيا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحدد معيار انتشار الأسلحة التي تهدد الأمن الدولي. ونحن نتطلع إلى العمل مع جميع الأطراف المعنية، وخاصة في اجتماع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠٠٩، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام نحو تحقيق نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

وتشكل معاهدة عدم الانتشار أحد أسس صون السلام والأمن الدوليين، وإذا أريد للمعاهدة أن تخدم هذا الغرض بصورة ذات مغزى لا بد أن تصبح صكاً عالمياً. والحالة الراهنة التي تظل فيها الهند وإسرائيل وباكستان على وجه الخصوص خارج إطار معاهدة عدم الانتشار، تضعف إلى حد ما نظام المعاهدة. ولذلك ندعو هذه الدول إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية بغية أن تصبح المعاهدة نظاماً عالمياً حقا لتزع السلاح.

كما أن ماليزيا تشعر بالقلق من التطورات التي حصلت مؤخرا وتنطوي على عقد صفقات ثنائية في التعاون النووي المدني مع الدول التي ليس لديها اتفاق للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا التطور يؤدي إلى تقويض أسس النظام العلمي لتزع السلاح النووي العالمي ومنع الانتشار. ويشكل ذلك التعاون الثنائي دليلا على ازدواج المعايير والتمييز اللذين يخالفان الالتزامات والتعهدات المقطوعة في إطار معاهدة عدم الانتشار. ومن شأن تلك النهج الانتقائية أن تقود العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى التشكيك في أهمية معاهدة عدم الانتشار نفسها. وتستحق الدول النامية غير الحائزة للأسلحة النووية

المحلية القائمة ووضع تشريعات جديدة للتعامل مع التطورات التي تحصل في المجال المحيط باتفاقية الأسلحة البيولوجية. وستؤدي التشريعات الجديدة إلى تعزيز الأمن الوطني وتدابير الإشراف على تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي ستضاهي أعمال ماليزيا في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقانون ماليزيا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية دخل حيز التنفيذ في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

ووضعت ماليزيا قوانين كافية وصارمة وإجراءات إدارية ونظما للمراقبة الفعالة لإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلا عن تصدير تلك الأسلحة واستيرادها وعبورها وإعادة نقلها بغية منع التصنيع غير القانوني والاتجار غير المشروع بها أو تحويلها غير القانوني إلى الاستخدام غير المأذون به.

وتؤيد ماليزيا تأييدا قويا الجهود الدولية والإنسانية لحظر الألغام المضادة للأفراد. واستكملت ماليزيا، من جانبها، تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، مما جعلها البلد الأول الخالي من الألغام المضادة للأفراد في آسيا. وماليزيا تدعو الدول الأخرى، وخاصة دول منطقة رابطة جنوب شرق آسيا، إلى أن تحذو حذوها وإلى أن تصبح أطرافا في اتفاقية أوتاوا.

كما أن ماليزيا تؤيد الهدف المتمثل في تحقيق القضاء الكامل على الذخائر العنقودية، التي تعتبر أيضا مفردة الضرر أو عشوائية الأثر، وخاصة على المدنيين، وتلحق دمارا شاملا بالمتلكات.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام ماليزيا بتزع السلاح العام والكامل. وما زال وفدي على استعداد للعمل مع الرئيس والدول الأعضاء الأخرى نحو إحراز نتائج إيجابية وناجحة في هذه الدورة للجنة الأولى.

مجددا في الاجتماع الوزاري الرابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في نيويورك، فإن المعاهدة ستسهم نحو منع الانتشار الرأسي للأسلحة النووية بوقفها استحداث أسلحة جديدة للدمار الشامل.

والتدبير الآخر التي ترى ماليزيا أنه سيمنح زحما نحو هدف بناء عالم أكثر أمانا وخال من الأسلحة النووية هو تخفيض الوضع التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ستقدم ماليزيا، بالترافق مع الصين ونيجيريا ونيوزيلندا وسويسرا والسويد، مشروع قرار بشأن هذه المسألة.

إن ماليزيا، التزاما إضافيا منها نحو منع الانتشار النووي، ستقدم مرة أخرى مشروع قرار بشأن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. وتقدم ماليزيا مشروع القرار هذا بغية تذكيرنا بالتزامنا بالسعي بحسن نية وباختتام المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وماليزيا تدعو جميع الدول إلى الوفاء بهذا الالتزام ببدء مفاوضات متعددة الأطراف وتفضي إلى إبرام مبكر لاتفاقية للأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

إن ضرورة التصدي من خلال الإطار المتعدد الأطراف للتهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل الأخرى تتسم بنفس أهمية ضرورة التصدي للتهديد الذي تمثله الأسلحة النووية. وماليزيا تؤيد بقوة على حد سواء التنفيذ العالمي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسسمية وتدمير تلك الأسلحة والانضمام إلى الاتفاقيتين. وفي هذا الصدد، تواصل ماليزيا تعزيز قوانينها

النوية تتحمل المسؤولية الأكبر عن تطبيق التدابير الهادفة إلى تقليص ترساناتها النووية وإزالتها.

وتعتقد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الأولويات المتفق عليها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح لا تزال وثيقة الصلة بالواقع - خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن عملية تحديث الأسلحة النووية تتواصل بوتيرة متسارعة وثابتة. ونعتقد بأن من المهم أن يرقى مؤتمر نزع السلاح، بدعم كامل من أعضائه، إلى مستوى مسؤولياته بشكل كامل بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد بشأن الاتفاقات في هذا المجال.

إن منح تطمينات أمنية سلبية إلى الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية تدبير آخر يعلق عليه بلدي أهمية خاصة. والتهديد الكامن في استخدام الأسلحة النووية ضد البلدان التي لا تمتلك هذه الأسلحة لا يزال قائماً. وبعض البلدان الحائزة للحائزة للأسلحة النووية لم تتوقف عن ابتزازنا عبر التهديد باستخدام تلك الأسلحة. لذا، من الضروري مواصلة المفاوضات بشأن صك دولي ملزم تتعهد بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام تلك النظم ضد الدول التي لا تمتلك تلك الأسلحة. وإن التفاوض على معاهدة تمنع إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية مسألة أخرى ذات أهمية قصوى، في ضوء الخطر الذي تمثله تلك الأنظمة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ويود بلدي أن يشير بصورة خاصة إلى الحاجة إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية. ونحن نشير بشكل خاص إلى معاهدة تلاتيلولكو، ونحن طرف فيها، وإلى معاهدات راروتونغا وبيليندانا، ومركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، وإلى المعاهدة الأحداث، أي القرار بالتوقيع

السيد فاليريو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، نيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية، أن أهنئ الرئيس على انتخابه لترؤس أعمال هذه اللجنة المهمة.

إننا نواجه حالة دولية تتسم باضطراب متزايد على الصعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ناتج عن النموذج الاقتصادي والسياسي المستنفد والظالم والاستغلالي والعدائي، السائد على مستوى عالمي، والمتسبب في اندلاع أزمات دولية عديدة تؤثر سلباً على تحقيق أهداف السلام والاستقرار والازدهار والعدالة الاجتماعية. وحالة الشك الواسع النطاق هذه، الشلل الذي أصاب دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف لعدة سنوات، والذي نجم عن انعدام التوافق حول المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح - مسائل تتسم بأهمية حاسمة للمجتمع الدولي.

وهذا الجمود الذي أصاب الآليات المؤسسية لنزع السلاح يمكن أن يُعزى إلى الموقف الذي تتمسك به بعض البلدان الإمبريالية، التي تسعى إلى فرض هيمنتها، عبر الأعمال أحادية الطرف المخالفة لروح الحوار والتعاون التي يجب أن توجه العلاقات بين الدول ذات السيادة. وإن فنزويلا، في هذا الصدد، مقتنعة بأن الجهود الدولية لتعزيز عدم الانتشار النووي الأفقي والعمودي ينبغي أن تتلازم مع الجهود المبذولة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي.

إن وجود ١٠ ٠٠٠ رأس نووي جاهز للاستخدام الفوري وأكثر من ٢٠ ٠٠٠ رأس نووي على سبيل الاحتياط تهدد عبثي للإنسانية. ومجرد التفكير بما قد يحل بالجنس البشري إذا ما استُخدمت هذه الأسلحة أمر مثير للجزع والخوف. ولا يسعنا أن نغفل حقيقة أن التخلص من هذه الأسلحة هو السبيل الأسلم لمنع المجموعات الإرهابية من حيازتها. وبلدنا مقتنع بثبات بأن الدول الحائزة للأسلحة

أخيراً، يود وفدنا أن يعيد تأكيد التزامه التام بتعزيز عالم أكثر أمناً وسلاماً، ويشدد على احترامه لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونحن نقوم بذلك عبر تعزيز تعددية الأطراف القائمة على التعاون والتي تقدم ضمانات كاملة لجميع البلدان بأنها لن تتعرض لاستخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها. وإن تلك الجهود تمثل الركائز التي يقوم عليها سعينا إلى السلام والأمن الدوليين.

السيد جينباييف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية):
اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب الحافل بالمسؤوليات، وأن أتمنى لكم كل نجاح في مهمتكم المشرفة والنبيلة. وأود أن أطمئنكم على الدعم التام للوفد القيرغيزي وتعاون البناء في جهودنا المشتركة. كما نود أن نعرب عن الشكر للسيد سيرجيو دوارتي، ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون نزع السلاح، على مساهماته وجهوده في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن الالتزام بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل هو أحد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية للجمهورية القيرغيزية. ولا يزال أحد النهج الأساسية في هذا المجال تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وأساسه، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقيرغيزستان تعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أيضاً صكاً أساسياً في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وفي ضمان الاستقرار والأمن الاستراتيجيين.

في شباط/فبراير ٢٠٠٤، خطت الجمهورية القيرغيزية خطوة حاسمة نحو منع انتشار الأسلحة النووية والمواد التي يمكن استخدامها لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وضمن التطبيق والاستخدام الآمن للمواد النووية، عبر توقيعها لاتفاق الضمانات بموجب معاهدة عدم الانتشار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي عام ٢٠٠٦ انضمت

على معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في سيميالاتنسك عام ٢٠٠٦.

وتعيد جمهورية فتزويلا البوليفارية تأكيد دعمها للاقتراح بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، عملاً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ومن الجوهرى أن تتخلص إسرائيل من أسلحتها النووية، وهي البلد الوحيد في تلك المنطقة الذي لم يمتثل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم يعلن عن نيته بالقيام بذلك، وأن تمتثل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تخضع لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعيد فتزويلا تأكيد حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير وإنتاج وإجراء البحوث حول استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من دون تمييز، لا سيما في ما يتعلق بالبلدان النامية التي يجب أن تنوع مصادر الطاقة لديها لتحقيق الاستقلال التكنولوجي الكامل.

وتود فتزويلا أن تعرب عن قلقها في ما يتعلق بالنشر المحتمل لنظم الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي قد يؤدي إلى سباق تسلح وإلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها. ومن هذا المنطلق، ندعو إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي القائم حالياً للسماح بالتخلص من مخاطر عسكرة الفضاء الخارجي من ناحية، وإعادة تأكيد الطبيعة السلمية للبحث والتطوير في الفضاء الخارجي لصالح البشرية من ناحية أخرى.

وتعيد جمهورية فتزويلا البوليفارية تأكيد دعمها لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو صك سياسي يتسم بأولوية عالية لتوجيه جهود التعاون الدولي نحو هدف وضع حد لهذا النشاط الخطور.

آسيا الوسطى لتعيينها جمهورية قيرغيزستان وديعا للمعاهدة، مما يدل على الدرجة العالية من الثقة بقيرغيزستان والاعتراف بالمساهمات المحدية التي قدمتها لكي تثمر المبادرة.

وعبر كل هذه السنين، وبينما عملت الجمهورية القيرغيزية على ضمان أمنها وأعدت تأكيد سياسة الانفتاح وحسن الجوار المعلنة، فإنها سعت بهمة، إلى جانب دول المنطقة الأخرى والمنظمات الدولية، وبدعم من الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى تحويل آسيا الوسطى إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهي تواصل الدعوة إلى مزيد من التعزيز لعملية نزع السلاح ونظام منع انتشار الأسلحة النووية، كما تدعو إلى الدخول السريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وإلى إعادة إحياء المفاوضات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وهذا العام تنوي دول منطقة آسيا الوسطى تقديم مشروع قرار يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، نكون ممتنين لدعم الوفود لمشروع قرارنا.

تعرب قيرغيزستان عن قلقها العميق بشأن مشكلة التخزين الملائم للنفايات الناتجة عن إنتاج الأسلحة النووية. وحاليا، لا تزال لدى قيرغيزستان مواقع تخزين على أراضيها تحتوي على نفايات مشعة. ويحتل موضوع صيانة هذه النفايات بشكل ملائم ومنع كارثة بيئية إقليمية محتملة أهمية كبيرة على جدول أعمالنا. وتدعو الجمهورية القيرغيزية أيضا إلى تطوير حوار متعدد الأطراف حول المسائل المتعلقة بمنع إنتاج المواد الانشطارية ومنع سباق التسلح في الفضاء ونزع السلاح النووي.

إننا نولي أهمية كبيرة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الهادف إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات والمواد ذات الصلة. ونوافق على أن

قيرغيزستان إلى البروتوكول الإضافي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤمن قيرغيزستان بأن معاهدة حظر تطوير وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة أداة فعالة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتدعو إلى جعلها عالمية. وأعدت جمهورية قيرغيزستان تأكيد التزامها بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل عبر الانضمام عام ٢٠٠٤ إلى معاهدة حظر تطوير وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. كما انضمت عام ٢٠٠٧ إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي قدمها رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في مؤتمر القمة لمجموعة الثماني في سانت بطرسبورغ.

إننا مقتنعون بأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في شتى أنحاء العالم يمثل مساهمة حقيقية في عملية نزع السلاح النووي. وعلى المستوى الإقليمي، تم التوقيع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وقيرغيزستان، بوصفها أحد المبادرين بإنشاء هذه المنطقة ومشاركا نشطا في هذا الصدد، تولي أهمية كبيرة لهذه المسألة. هذه الأمثلة، إضافة إلى الأمثلة التي سبق ذكرها، تقدم دليلا على الالتزام الثابت والحديث للجمهورية القيرغيزية بمسائل نزع السلاح النووي.

أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الامتنان للدول والمنظمات الدولية التي قدمت دعمها الشامل لمبادرتنا في آسيا الوسطى. ومن المعروف جيدا أن عدة قرارات للجمعية العامة قد اتخذت بشأن هذا الموضوع خلال السنوات التي سبقت إنشاء منطقة آسيا الوسطى، وكانت المبادرة قد أدمجت في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٥. ونعرب أيضا عن امتناننا العميق لدول

القذائف التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وتنتظر
قيرغيزستان حاليا في إمكانية الانضمام إلى ذلك الصك.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمح
لي سيدي في البداية أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في
تهنئتك على توليكم رئاسة اللجنة، وأن أتمنى لكم كل
النجاح في رسالتكم المهمة ولبلوغ هذا الهدف. أود أن
أطمئنكم على دعم وتعاون وفدي الكاملين.

وفد بلادي، كعضو في حركة عدم الانحياز والاتحاد
الأفريقي، يؤيد البيانين اللذين ألقاهما ممثلا إندونيسيا
ونيجيريا على التوالي نيابة عن هاتين المنظمتين.

لقد اجتمعنا قبل عام في هذه القاعة بهدف مشترك
هو اتخاذ التدابير الواقعية الملائمة لمكافحة اليأس والاضطراب
المحيطين بالتحديات التي تعترض سبيل السلام والأمن
العالميين، ووفقا لواحد من الواجبات الرئيسية لمنظمتنا بحسب
تصور الآباء المؤسسين. وبينما نبدأ دورتنا يتعين على كل
واحد منا، فرديا وجماعيا، الاضطلاع بتقييم نقدي ذاتي
للتأكد مما إذا كنا قد حققنا الأهداف التي وضعناها لأنفسنا
بموجب هذه الولاية، سواء جزئيا أو كليا. فالعالم الخارجي
لن يقيم إدارتنا في نهاية المطاف بخطاباتنا الرنانة، وإنما بالنتائج
الملموسة المتتالية.

التطورات التي حدثت في غضون العام الماضي،
وبخاصة الأحداث الأخيرة، أثارت القلق نظرا لتداعياتها
المحتملة على البيئة الأمنية الدولية التي تتسم أصلا بالهشاشة.
إننا نعيش حقا حقبة من الضياع سببها، وتعمل على
دعمها، مجموعة متنوعة من التحديات التي يستحيل التنبؤ
بعواقبها. بما في ذلك تصاعد التوتر الجيوسياسي والزيادة
الحادة في المصروفات العسكرية، والتهديدات المتزايدة
للإرهاب، والمخاوف بشأن مصير نزع الأسلحة النووية
وعدم الانتشار.

من المهم منع الأطراف من غير الدول من الحصول على
الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتكنولوجيات
والمواد وأنظمة الإطلاق المتصلة بما في ذلك عبر تنفيذ قرار
مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولبلوغ تلك الغاية تعمل
حكومة قيرغيزستان على تعزيز نظام رقابة الصادرات في
البلد. ونحن نعتقد أن جميع الدول تحتاج إلى تنسيق أنظمة
رقابة الصادرات لديها بهدف منع انتشار أسلحة الدمار
الشامل ونظم إيصالها. ويجب على الدول التي تمتلك
تكنولوجيات متقدمة في مجال أسلحة الدمار الشامل أن تمنع
انتشارها حتى لا تقع في أيدي الدول الأخرى أو الجماعات
التي يمكن أن تهدد العالم باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

وقيرغيزستان قلقة من انتشار الأسلحة الصغيرة
والأسلحة الخفيفة، وهي بصدد اتخاذ الخطوات ذات الصلة
على المستوى الوطني لمكافحة الاتجار المحظور بها. وندعو إلى
مشاركة الأمم المتحدة بفعالية في معالجة هذه المسألة. وتدعم
قيرغيزستان الاقتراح القاضي بوضع صك دولي ملزم قانونا
لتنظيم ودمغ وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،
ولمكافحة السمسة المحظورة بها.

ونعتقد أنه يجب إيلاء اهتمام وثيق لنظام مراقبة
الأسلحة التقليدية. ونغتنم هذه الفرصة المؤتية لتبديد الريبة
التي تسود بين البلدان، ولتهيئة جو عالمي من التفاهم
والشفافية والتعاون يقود إلى تخفيضات في الأسلحة. ونأسف
لانعدام التقدم في مؤتمر نزع السلاح. وتدعو قيرغيزستان إلى
تطوير حوار متعدد الأطراف في ذلك المحفل حول منع إنتاج
المواد الانشطارية ومنع سباق التسلح ونزع السلاح النووي.

أما بالنسبة إلى المسائل الأمنية الأخرى، فإن
قيرغيزستان تعتبر مشكلة أمن المعلومات مسألة شديدة
الأهمية. ونحن نرى أن مدونة قواعد السلوك الدولية المتعلقة
بمنع انتشار القذائف التسيارية طريقة مهمة لمنع انتشار

من جهة أخرى، نجد للأسف أن بعض البلدان تصر على التركيز بشكل أساسي على هذا الأخير على حساب نزع السلاح. وحتما لن يكتب النجاح لهذا النهج غير المتوازن والمناقض لتوجهات أغلبية الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على أن أقصر الطرق إلى كفالة عدم الانتشار النووي، وأكثرها اتساما بالطابع العملي والمستدام، يمر عبر إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح.

وليلوغ تلك الغاية ناشد الدول النووية بشدة إظهار روح قيادية نموذجية بالامتثال المطلق والمخلص للتراماتما في إطار المعاهدة. وإذا لم يحدث ذلك، فستحقق النبوءة التي أطلقت قبل ٥٠ عاما بأن العالم سيشهد ميلاد أكثر من ٢٠ دولة نووية في مستقبل ليس ببعيد. ولعل النداء الملجل الذي أطلقه قادة سياسيون بارزون في مختلف بقاع العالم للتخلص من هذه الأسلحة يقف شاهدا بليغا على خيبة الأمل التي تنتاب الجزء الأعظم من البشرية أمام فشلنا في هذه القضية. لقد بدأ الزخم يشتد مما يجعلنا مطالبين باتخاذ التدابير اللازمة وتولي موقع القيادة إذا أردنا أن يكون لنا دور ذو مغزى في إنجاح عملية نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومما لا شك فيه أن التطورات السلبية في مجال السلم والأمن الدوليين سببها الإصرار الواضح من قبل بعض الدول الأطراف، وإن كانت قليلة العدد، على التكرار للتراماتما في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، وبخاصة الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين المعقدين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وكذلك استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، تشكل الركائز التي تقوم عليها المعاهدة، ولا بد من بذل كل الجهود للامتناع عن تفضيل إحدى الركائز الثلاث على الأخرين.

وفيما يتكشف أمامنا هذا الواقع المظلم، يتحتم على المجتمع الدولي أن يسعى جاهدا إلى تصحيح مسار عقود من الزمان أهدرت خلالها الفرص ولم تحفظ فيها العهود. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير جماعية وجريئة، بقدر ما تكون واقعية، لإنقاذ نظام نزع السلاح وعدم الانتشار من السقوط في هاوية لا قرار لها. ولن يتسنى بلوغ هذا الهدف ما لم تتجنب الدول الأعضاء السلوك الأحادي وتعتنق المبادئ السامية للتعاون متعدد الأطراف، القائم على المرونة وتقديم التنازلات - المبادئ التي تلقى قبولا عريضا بوصفها الخيار الوحيد القادر على إحراز نتائج بناءة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وبالنظر إلى المخاوف السائدة بشأن الانتشار النووي، أفقيا وعموديا، وهي مخاوف تتفاقم بسبب خطر الإرهاب النووي، لا يمكن التغاضي عن حقيقة أن العالم يقف على حافة مرحلة جديدة من المعضلة النووية. واضح أن بعض التقدم قد أحرز على مدى السنين، بما في ذلك تخفيض المخزونات من الأسلحة النووية، وإغلاق مواقع التجارب، والتقييد بالوقف الاختياري للتجارب النووية، وسحب العديد من الرؤوس الحربية ووسائل إيصالها من الخدمة، بالإضافة إلى ضالة الزيادة التي طرأت على عدد الدول النووية. وفي الوقت الذي نرحب فيه بهذه التطورات، نخشى من أن وجود ما يقارب ٢٧٠٠ رأس حربي نووي، بعضها موضوع في حالة تأهب قصوى، بالاقتران بمخاطر الانتشار، قد يتسبب في تفاقم المخاوف السائدة من أن العالم يظل مكانا غير آمن وعرضة للدمار الشامل. وهذا السيناريو المرعب سيلاحقنا، مما فينا الدول الحائزة على الأسلحة النووية، حتى يتم التخلص من جميع الأسلحة النووية بشكل نهائي قابل للتحقق.

وعلى الرغم من تقارب وجهات النظر فيما يتعلق بالترابط بين نزع السلاح النووي من جهة وعدم الانتشار

الصغيرة والأسلحة الخفيفة المحظورة، تهديدا للسلم والأمن في مناطق عديدة. وإننا نرحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي الذي عقد مؤخرا، ونشدد على ضرورة الحفاظ على ذلك الزخم لأننا نكون واهمين لو تصورنا أن بالإمكان بلوغ هدفنا المشترك في التخلص من تلك المعدات الفتاكة دون بذل جهد جماعي لذلك الغرض.

بديهي أن فوائد التقدم في مجال نزع السلاح ستمتد إلى ما وراء السلم والأمن الدوليين لتمس أيضا التنمية الاقتصادية وتعزيز حقوق الإنسان. أليس من المحزن إذن أن يعيش ملايين البشر تحت خط الفقر فيما يُنفق ١,٣ تريليون دولار على سوق الدفاع العالمي في عام ٢٠٠٧؟ هؤلاء الأشخاص تعيسو الحظ، العائشون على هامش الحياة، هم الفريسة السهلة للأشهرار الذين يجندونهم لإيقاع الأضرار وإحداث التخريب في داخل المجتمعات عن طريق الأنشطة الإرهابية.

إننا نعي تماما حجم المخاطر التي تحقد بنظام نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. إلا أن بمقدورنا التغلب على تلك الصعاب إذا نحن أوفينا بالتزاماتنا بثبات.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بضم صوتي لمن سبقوني في تهنئتك، سيدي، وبقية أعضاء المكتب على انتخابكم المستحق. إننا على ثقة بأن قيادتكم وخبرتكم ستوجهان أعمال اللجنة الأولى نحو النجاح. ولكم أن تعتمدوا على تأييدنا خلال إدارتكم لمداولاتنا.

تؤيد تركيا نزع السلاح عالميا وبصورة شاملة وتساند جميع الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الدولي والاستقرار عن طريق الحد من الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. إن تركيا دولة طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بعدم الانتشار ونظم الرقابة على التصدير، وترجو أن

وبصرف النظر عن أوجه قصور المعاهدة فإننا لا نستطيع، بل ولا يجب أن نسمح بالتآكل المستمر لمصداقيتها؛ تلك المصدقية التي تمثل، كما نعلم جميعا، الركيزة الأساسية لنظام عدم الانتشار والسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي. ولهذا السبب نرى في مؤتمر الاستعراض المزمع عقده عام ٢٠١٠ فرصة طيبة لاحتواء التشاؤم المتنامي بشأن مصير المعاهدة بل وتحويله إلى تفاؤل. إن الفشل ليس خيارا مقبولا في هذه المرحلة الحرجة إذ أن العواقب ستكون أكثر وبالا.

وعلى الرغم مما لحكومي من تحفظات كبيرة على التركيز الواقع على مسألة عدم الانتشار، نشعر بالدهشة إزاء ردة الفعل الفاترة لدى بعض البلدان - التي تروج هي نفسها لقضية عدم الانتشار - حينما يتعلق الأمر بإنشاء المناطق الخالية من السلاح النووي وبضمانات الأمن السلبية، وهما تدبيران يستحقان الثناء ويعدان شرطا لازما لتحقيق هدف عدم الانتشار عالميا. ونحض الدول الحائزة على السلاح النووي على إعادة النظر في مواقفها بروح إيجابية بحيث تؤيد دون تحفظ المثل التي تجسدها المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتنتظر أيضا بعين العطف إلى مطالب الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بتدوين ضمانات الأمن السلبية. وبالنظر إلى الواقع المعاش في الشرق الأوسط، يجدد وفدي الدعوة إلى جميع أصحاب المصلحة لأن يعملوا بنية حسنة على تنفيذ القرار المتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة، كما نص على ذلك مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥.

ومع تفهمنا للاهتمام الفائق الذي تستأثر به أسلحة الدمار الشامل، فإن ذلك يجب ألا يضعف اهتمامنا بتنظيم الأسلحة التقليدية والحد منها. ذلك أنه، على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في الأعوام الأخيرة في هذا المجال، يظل خطر انتشار تلك الأسلحة، وبخاصة الأسلحة

وتؤيد تركيا أيضا الجهود الرامية إلى مساعدة مؤتمر نزع السلاح لاستئناف دوره كأكبر محفل متعدد الأطراف في العالم للتفاوض بشأن نزع السلاح. وهي، بوصفها أحد الرؤساء في عام ٢٠٠٨، تؤمن بأن لمؤتمر نزع السلاح دورا قياديا يتعين عليه القيام به في المسائل النووية، وفي موضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وإحراز تقدم مواز في اتجاه ضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وإننا نعتبر المقترح المتعلق ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح الوارد في الوثيقة (CD/1840) وسيلة جيدة لاستئناف مؤتمر نزع السلاح دوره التفاوضي.

ونولي أهمية كبرى للتخفيف بالوسائل السلمية وبأسرع ما يمكن من حدة الأزمة الراهنة بشأن نطاق وطبيعة برنامج إيران النووي. كما نشاطر الوكالة الدولية للطاقة الذرية شواغلها في هذا الصدد. وتحت تركيا إيران على تنفيذ جميع التدابير اللازمة، في أقرب وقت ممكن تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لإشاعة الطمأنينة حول الطبيعة السلمية الصرفة لبرنامج إيران النووي. وستواصل تركيا مساندتها للعملية الدبلوماسية لتسوية المسألة الإيرانية النووية والإسهام في تيسيرها.

يظل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي أولوية إقليمية وعالمية. ونرى في اتفاقية ١٣ شباط/فبراير خطوة هامة لبلوغ ذلك الهدف بشكل كامل قابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. وتأمل تركيا في أن تُهيأ الظروف التي تسمح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالعودة إلى معاهدة منع الانتشار النووي في أقرب وقت وللوكالة الدولية للطاقة الذرية باستئناف الضمانات الشاملة.

إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية

يتم تنفيذ وتعزيز التدابير الواردة فيها على النطاق العالمي، تنفيذًا فعليًا ومنسقًا. لذلك، نؤيد بقوة تنشيط جدول أعمال نزع السلاح الدولي من خلال جهود منسقة تؤدي فيها الأمم المتحدة دورًا أكثر فعالية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي لب التدابير التي أشرت إليها، وتعتبرها تركيا بمثابة حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وإننا ملتزمون بالتنفيذ الكامل للمعاهدة بمقوماتها الرئيسية الثلاثة: عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. إن إكساب المعاهدة صفة العالمية، وتعزيز نظام الضمانات التي تكفلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعزيز الرقابة على التصدير، ودخول معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية حيز النفاذ بأسرع ما يمكن، تشكل في مجملها الخطوط الرئيسية لاستدامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على المدى البعيد. إننا نؤيد ما اعتمده مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ من مقررات وقرارات وكذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠.

إننا ملتزمون بالامتثال التام لنظام معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية، بما في ذلك اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية الملحق بها، وسنواصل العمل بروح بناءة للإسهام في إحراز نتائج ملموسة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده عام ٢٠١٠. كما ستسهم تركيا بنشاط في أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثناء عضويتها الحالية في مجلس المحافظين. وترحب تركيا بإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية يتم الاتفاق عليها طواعية بين بلدان المناطق المختلفة. وفي هذا السياق، نؤيد من حيث المبدأ إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها فعليًا.

الانضمام على أوسع نطاق إلى الاتفاقيتين الدوليتين وهما الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والاتفاقية الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية، وإلى تنفيذهما فعليا.

تواصل تركيا دعمها للعمل الذي تقوم به اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يكمل الجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. كذلك نعتبر المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار مشروعا يكمل الآليات الدولية القائمة حاليا.

ويشكل انتشار الأسلحة التقليدية مصدرا آخر من مصادر القلق لتركيا. فالتكديس المفرط والانتشار الخارج عن نطاق السيطرة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمثل خطرا حقيقيا لا على السلم والأمن فحسب، بل أيضا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتقوم أيضا علاقة وثيقة ومقلقة بين الإرهاب والاتجار غير المشروع بالسلاح. وتركيا، بوصفها بلدا يعاني من الأعمال الإرهابية، ستواصل بنشاط إسهامها في جميع الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة والمحافل الأخرى لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال وضع المعايير والقواعد الهادفة إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبه. وتركيا كالعهد بها، تظل ملتزمة بالتنفيذ الفعلي لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وتعزيز ذلك البرنامج، وتواصل دعمها للجهود الرامية إلى إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة بهدف إنهاء الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة التقليدية على نطاق العالم، واستحداث معايير مشتركة للاتجار بها عالميا. ونود هنا أن نسجل ارتياحنا للتقرير الفني الصادر عن الاجتماع الثالث في سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول الأطراف كل عامين لاستعراض برنامج العمل، وهو الاجتماع الذي انعقد في

(البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة تشكلا، في رأينا، أحد المكونات الهامة للنظام العالمي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتركيا، التي لا تملك تلك الأسلحة، تحث من جديد على الانضمام على نطاق واسع إلى هاتين الاتفاقيتين وعلى تنفيذهما الفعلي. ونؤيد بشكل خاص الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية هذين الصكين في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق الأوسط والمناطق المتاخمة. وفي هذا الصدد، سنستضيف، بالتعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حلقة دراسية في الربيع القادم بمدينة اسطنبول بشأن إكساب معاهدة الأسلحة الكيميائية طابعا عالميا.

يمثل انتشار وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل هاجسا ملحا آخر يتطلب معالجة فعالة من قبل المجتمع الدولي. والواقع أن تركيا قلقة حقا بشأن الزيادة المطردة في مدى القذائف التسيارية ودرجة دقتها. وفي هذا الإطار، نرى أن مدونة لاهاي لقواعد السلوك بشأن انتشار القذائف التسيارية تمثل خطوة عملية نحو استحداث إطار قانوني مقبول دوليا في هذا الميدان. وعليه، نأمل أن يتم تطبيق مدونة لاهاي لقواعد السلوك في جميع أنحاء العالم.

تزداد خطورة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في ظل مشكلة الإرهاب. وإضافة إلى إدانة الإرهاب بجميع أشكاله، يتعين علينا أيضا أن نتحلى باليقظة إزاء احتمالات وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في أيدي الإرهابيين. ومن هنا ينبع تأييدنا المطلق للجهود الدولية المبذولة للحيلولة دون حيازة الإرهابيين لتلك الأسلحة واستعمالها، وتعزيز سلامة وأمن المواد والمصادر المشعة. ويجب أن نولي أقصى اهتمامنا لمنع الإرهابيين من حيازة المواد النووية والمكونات الأخرى لتلك الأسلحة. وعلينا أن نصمم تدابير جديدة لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمعدات والتقنيات النووية الحساسة. وفي هذا السياق، ندعو إلى

للبيان المقدم باسم حركة دول عدم الانحياز والبيان المقدم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

تعتقد لجنتم الموقرة هذا العام وسط أجواء ملؤها الشك وعدم اليقين فيما يتصل بقضايا التسليح والأمن والسلم الدوليين. ولعل الراصد للتطورات في بعض بؤر التوتر في العالم الآن يُدرك بجلاء مدى تنامي حالة انعدام الأمن الجماعي. مفهومه الشامل، الذي نسعى لتحقيقه عبر هذه اللجنة وغيرها من آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف، باعتبار أن نزع السلاح، وتحديدًا حسم المخاطر المترتبة على انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ونُظم إيصالها هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الدولي المستدام، وذلك بالطبع لن يتحقق في ظل احتفاظ الدول الكبرى بترساناتها النووية واستمرارها في تطوير أجيال حديثة من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والتنافس المحموم في إجراء التجارب النووية في السر والعلن بدعوى ضرورات الردع الاستباقي وحماية الأمن القومي لبعض الدول. وفي المقابل ظلت آليات نزع السلاح تراوح مكانها وتتعرض لإخفاقات متتالية طيلة السنوات العشر الماضية، ليس لقصور في هذه الآليات لأن هناك الآن ما يكفي من الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات المتعلقة بنزع السلاح، ولكن لتنصل الدول الكبرى وبخاصة تلك الحائزة على تقنيات نووية وصاروخية متقدمة في مجالات التسليح النووي عن التزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات. ولعل وتيرة التصويت على القرارات في هذه المنظمة تُبرز بوضوح كيف أن آليات نزع السلاح ظلت تحظى بدعم الأغلبية دائما، ولكنها برغم ذلك لا تجد طريقها إلى النفاذ والفاعلية. لقد قمنا في العام الماضي بإعادة هيكلة آليات نزع السلاح في الأمم المتحدة تحقيقا لدور متعاضد لهذه المنظمة في هذا الشأن. ولعل ما يؤسف له أنه لم يتم تحقيق أي تقدم أو مساهمات في إطار عمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وإننا نولي الأهمية لتنفيذ توصيات التقرير وإنشاء آلية لمتابعة البرنامج.

وأمر آخر يدعو للقلق في مجال الأسلحة التقليدية هو ما يسمى بالألغام المضادة للأفراد، نظرا لما تلحقه من أذى عشوائي وغير إنساني. إن تركيا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام منذ عام ٢٠٠٤، تؤيد بالكامل الجهود الهادفة إلى تطبيق المعاهدة عالميا وإلى جعل العالم خاليا من الألغام المضادة للأفراد. وإننا نواصل عملية تدمير مخزوننا من الألغام المضادة للأفراد بعناية فائقة في المرفق التركي للتخلص من الذخائر الذي يعمل بأقصى طاقته. وانتهز هذه الفرصة لأوجه نداء إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك.

وتشعر تركيا بالقلق، مثلها مثل العديد من البلدان، حيال الوضع السائد في مجال نزع السلاح والأمن الدولي في السنوات الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن مقاطعة ممثل تركيا ولكنني أحاول أن أطبق اللوائح التي اتفقنا عليها والتي تقضي بأن تقتصر بيانات الوفود على ١٠ دقائق إذا كان البيان بصفة وطنية وعلى ١٥ دقيقة عند التكلم نيابة عن مجموعة إقليمية. لقد سعت جاهدا إلى التحلي بالمرونة إلى حد كبير ولكنني، في المقابل، سأتوخى الحزم بشأن احترام القواعد التي اتفق عليها الأعضاء. أنا لست سعيدا بمقاطعة أي متكلم ولكنني سأفعل ذلك إذا اضطررت. أعتذر عن ذلك ولكن لا يوجد أمامي خيار آخر.

السيد محمد (السودان): سيدي الرئيس، أود أن أعرب لكم عن أخلص التهاني لترؤسكم أعمال هذه اللجنة الهامة، وكذلك لأعضاء المكتب المنتخبين. ونجدد تأييدنا

الأفريقية السابقة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا عبر معاهدة باليندابا التي كان السودان شريكا أصيلا في الجهود التي أفضت إليها. كما نطالب الدول التي لم توقع على تلك الاتفاقية بالانضمام إليها فوراً حتى تجد طريقها للعالمية والنفاذ. ونرجو أن نؤكد بوجه خاص على حق الدول في التمتع بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وعدم جواز محاربة ذلك تحت أي ذرائع.

لقد كان السودان من أوائل الدول التي انضمت للاتفاقيات والصكوك الدولية الخاصة بتزع السلاح وعلى رأسها اتفاقية منع الانتشار النووي، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، علاوة على دوره الرائد في اتفاقية إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وينهض السودان كذلك بدور إقليمي مشهود في إطار الجهود الرامية لإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، حيث استضافت الخرطوم المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ذلك المؤتمر الذي أوصى بضرورة إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية. كما كان السودان من أوائل الدول التي انضمت لمدونة لاهاي لمنع انتشار الذخائر العنقودية. أما على صعيد الأسلحة التقليدية والصغيرة والخفيفة، فإن وفد السودان يؤكد أن ما اصطلح على تسميته بأسلحة صغيرة وخفيفة قد يبدو أقرب إلى المفارقة، إذا ما أحصينا بدقة حجم الدمار الشامل الذي أحدثته في العديد من البلدان الأفريقية التي أبتليت بالتراعات الداخلية. ومن على هذا المنبر، نؤكد أن السودان يولي أهمية قصوى لمحاربة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة. ولذلك كان من أوائل الدول التي صادقت على برنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بل لعب السودان دوراً فاعلاً في جميع المؤتمرات وحلقات العمل الإقليمية التي عُقدت في نيروبي

لقد أورد الممثل السامي للأمين العام في تقرير سابق أمام هذه اللجنة أن معدلات الإنفاق العسكري قد ارتفعت بنسبة ٣٧ في المائة عما كانت عليه قبل عشرة أعوام. وها هو للمرة الثانية أورد في تقريره لهذه الدورة أيضاً أن معدلات الإنفاق العسكري قد تصاعدت أكثر مما كانت عليه العام الماضي، بما يؤكد أن اهتمامات العديد من الدول قد انصرفت نحو التسليح وبناء القدرات العسكرية بدلا من أن تنصرف نحو قضايا البشرية الأشد إلحاحاً والمضمنة في الأهداف الإنمائية للألفية حتى يتم تصويب الموارد والجهود نحو التنمية والإعمار بدلا من تسخيرها لصناعة وتكديس آلة الموت والدمار. ولعلنا نؤكد هنا مجدداً على المسؤولية المباشرة التي تقع على عاتق الدول النووية وضرورة أن تشرع هذه الدول وعبر جداول زمنية محددة في التخلص من ترساناتها ووقف التسابق في مجال إجراء التجارب النووية ليكون ذلك قاصراً فقط على الأغراض السلمية وخدمة البحث العلمي.

يؤكد وفد السودان مجدداً أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في سائر أنحاء العالم أصبح الآن ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى باعتباره أقصر الطرق للالتزام عملياً بالاتفاقيات والصكوك ذات الصلة وصولاً إلى نظام فاعل لعدم الانتشار النووي. وغني عن الذكر هنا أن العديد من مناطق التوتر في العالم لم تنشأ فيها مثل هذه المناطق رغم حساسية الأوضاع فيها، وخير مثال منطقة الشرق الأوسط التي ظلت دولة واحدة تقف حجرة عثرة أمام إنشاء مثل هذه المنطقة فيها، وهي إسرائيل التي ما انفكت تجدد رفضها المعلن لإنشاء مثل هذه المنطقة وإحضار برامجها النووية لنظام الرقابة الشامل من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعليه فإننا نؤكد أن عدم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أصبح يشكل تهديداً استراتيجياً ليس للإقليم فحسب، بل للأمن والسلم الدوليين على وجه الإجمال. ولا بد لي في هذا المقام من تبيين المبادرة

المرجوة. وأعرب لكم في ذات الوقت عن استعداد وفد بلادي التام للتعاون معكم ومع هيئة المكتب في سبيل الوصول إلى الأهداف المتوخاة.

إن وفد بلادي ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن مجموعة عدم الانحياز، ويود التأكيد على أن الجمهورية اليمنية تؤمن إيمانا عميقا بأهداف ومقاصد نزع السلاح الشامل ومنع الانتشار النووي، ولذلك، قامت بالتوقيع والمصادقة على كامل مصفوفة المعاهدات المتعددة الأطراف.

عملت حكومة بلادي خلال العامين الأخيرين بجدية في سبيل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتبذل حاليا جهودا جبارة ومضنية، في سبيل إعادة تنظيم اقتناء السلاح وحمله، ومنع التجوال به في عواصم الأقاليم وفي المدن الرئيسية، كما أنها قامت بإغلاق محال بيع السلاح ومصادرة الأسلحة التي يتم ضبطها، وألغت وما زالت مستمرة في العمل على إلغاء جميع التصاريح السابقة، التي كانت تخول للبعض حق حمل السلاح، وذلك بغرض اجتثاث هذه الظاهرة بشكل نهائي.

إن حكومة بلادي إذ ترحب بالنتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الحكوميين، المعني بالنظر في آليات مكافحة السمسرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وتلك التي خلص إليها اجتماع فريق الخبراء الحكوميين، المعني ببحث الحدود والنطاق والبارامترات الأولية في ما يتعلق بإعداد صك شامل وملزم قانونا، يضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، والذي انعقد خلال الفترة من شباط/فبراير إلى آب/أغسطس ٢٠٠٨، لتطالب ببذل المزيد من الجهود، بهدف التعامل البناء مع هذه الآفة الخطيرة، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن والسلم الاجتماعيين للعديد

وأديس أبابا والقاهرة والأردن والجزائر للنظر في سبل التعاون الإقليمي لتطبيق هذا البرنامج.

علاوة على مساهمات السودان الدولية والإقليمية في مجالات محاربة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، فإنه وعلى المستوى القطري يضطلع بدور فاعل عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة. هذا المكتب الذي سنت له الدولة ما يلزم من القوانين والتشريعات الداخلية وضوابط الحيازة، إدراكا منها لخطورة هذه الظاهرة وارتباطها بالتهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. ولهذه الأسباب بادر السودان بفكرة إعادة ترسيم الحدود مع بعض دول الجوار بهدف إحكام الرقابة والسيطرة. ولكن لا بد من التأكيد على أن القضاء على هذه الظاهرة لن يتم من طرف واحد، إذ يتوجب أولا محاربتها في المنبع، عن طريق إلزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للسماسرة والمجموعات والأفراد من غير الدول.

ختاما، ما برح وفد السودان يتابع عن كثب الجهود الجارية بهدف الوصول إلى اتفاقية دولية ملزمة بشأن تصدير ونقل الأسلحة. وما زلنا كغيرنا من الدول ندرس هذه الفكرة من كل جوانبها. إلا أننا رصدنا مؤخرا محاولة توظيف بعض الدول للمنظمات غير الحكومية في حشد الدعم لهذه الاتفاقية بصورة تسيء للدول الأخرى وتضع العديد من علامات الاستفهام حول ما وراء هذه الاتفاقية. ولعلنا ونحن ما زلنا في مرحلة دراستها ننوه فقط إلى مثل هذه الملاحظة.

السيد المعبري (اليمن): السيد الرئيس، اسمحو لي أن أتقدم إليكم بخالص التهنية لانتخابكم رئيسا لأعمال اللجنة السياسية الأولى في دور انعقادها العادي الحالي. وأعتقد يقينا أن حكمتكم وحنككم وخبراتكم المتراكمة في إدارة فن التفاوض سوف تفضي إلى النتائج والغايات

وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أخيراً، يود وفد بلادي التأكيد مجدداً على أن حكومة الجمهورية اليمنية تقف إلى جانب كل الجهود الدولية الرامية إلى وضع المزيد من التدابير الاحترازية التي من شأنها أن تحد من تدفق الأسلحة إلى أطراف غير الدول، وهي في سبيل ذلك تقوم، بشكل مستمر، بواجب التنسيق والتعاون والتشاور البناء مع جميع دول الجوار الجغرافي بهدف مكافحة ظاهرة تدفق الأسلحة غير الشرعية، والحيلولة دون وصولها إلى الأطراف غير المأذون لها سواء كانت أفراداً أو جماعات، بهدف لجم حركات التطرف، ومكافحة الإرهاب، ومنع تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وقد تمكنت الأجهزة الأمنية في الآونة الأخيرة من تحقيق نجاحات طيبة في هذا الشأن، بالرغم من محدودية الإمكانيات المادية، وضآلة الموارد، إلا أنها تعمل على قدم وساق، وبهمة عالية، في سبيل نشر الأمن والسكينة، وترسيخ دعائم الاستقرار على كل التراب اليمني.

السيد ماهيغا (جمهورية تيرانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أهنيكم، سيدي، على انتخابكم لتولي رئاسة اللجنة. كما أود أن أهني سائر أعضاء المكتب، الذي يشق به وفد بلدي كل الثقة، ونتعهد بأن نقدم له دعمنا وتعاوننا. ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز.

ما زال العالم اليوم يواجه تهديدات وتحديات في مجال نزع السلاح تؤثر تأثيراً سلبياً مباشراً على السلم والأمن الدوليين. وهذه التهديدات والتحديات عالمية وإقليمية ووطنية، ويتطلب التصدي لها اتخاذ نهج جماعي ومتعدد الأطراف. والأمم المتحدة، بوصفها منظمة حكومية دولية ذات عضوية عالمية، وتكملها منظمات وترتيبات إقليمية،

من المجتمعات، وتسهل عملية انسياب الأسلحة إلى الأطراف غير الدول، ومنها إلى الجماعات الإرهابية، أو تلك المرتبطة بالجرائم المنظمة العابرة للحدود، أو الفئات الخارجة عن القانون، الأمر الذي يؤدي في المحصلة النهائية إلى تعطيل التنمية وإعاقتها، وتكريس الفاقة والفقر والتخلف، واتساع نطاق البطالة، وانتشار الأوبئة الفتاكة، وغيرها من الأسباب التي تدفع باتجاه تهمة المناخات الملائمة لتفريخ المنظمات والجماعات الإرهابية، وتوسيع نطاق دائرة العنف وعدم الاستقرار، لتجاوز بتأثيراتها السلبية الأبعاد الوطنية والإقليمية.

ومن مجمل القول السالف، ربما كان من المتعين على الدول المصنعة والمصدرة للأسلحة لمختلف أنواعها وأحجامها، بدرجة أساسية، أن تتدارك مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية تجاه الدول التي يتم إغراقها بمختلف أنواع الأسلحة، وذلك بمد يد العون والمساعدة المادية والتقنية اللازمين، لتجاوز بذلك المعاناة المتعددة الأبعاد، التي تنعكس آثارها السلبية على مختلف مناحي الحياة، وتلقي بظلال كثيفة على جميع الأنشطة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشمل مختلف الشرائح الاجتماعية، ويجعلها تعيش أوضاعاً اقتصادية متردية، وأحوالاً معيشية، واجتماعية غير مستتبّة.

إن وفد بلادي يأمل في التزام الجميع بالمعاهدات المتعددة الأطراف كافة، والانتقال إلى وضع آليات عمل جادة، تقوم بعمليات نزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وتحول دون انتشارها في آن معاً، وتكفل الحق للدول في الحصول على تقنيات نووية لاستخدامها لأغراض سلمية. ويكرر وفد بلادي دعوته إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، ويؤكد على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار،

العسكرية التقليدية الرئيسية، بالسير نحو شفا الهاوية. إن الطلب والعرض وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مستمر بلا هوادة في غياب نظام فعال ينظم نقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وينبغي الإشارة إلى أن الموارد التي تنفق على البحوث والتطوير والاستثمار في الصناعات المرتبطة بالسلح ما زالت تفوق الاستثمارات في التنمية الاقتصادية والبشرية. وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية يجري تقويضه بشكل خطير من خلال الإنفاق على التسلح، ويتأثر سلبيًا كذلك بتغير المناخ وأزمة الوقود وأزمة الغذاء، والآن بالأزمة المالية في العالم.

إن أفريقيا قارة ذات إمكانيات كبيرة. وقد أظهرت في السنوات الأخيرة شواهد إيجابية على الانتعاش. وتشهد أفريقيا اليوم توتر أقل مقارنة بالعقد السابق. والعديد من البلدان التي عانت من الصراعات الداخلية قد خرجت بخطة ثابتة من حالات الصراع. وتبذل الجهود في تلك المناطق لضمان عدم انزلاقها إلى الصراع مرة أخرى من خلال تحقيق الاستقرار فيها بمبادرات بناء السلام برعاية الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وفي مداولاتنا بشأن مسائل نزع السلاح، يجدر بنا إعادة النظر في دور تدابير بناء الثقة وتسهيل الضوء على هذا الدور. وتدابير بناء الثقة العسكرية وغير العسكرية، أو الدمج بينها، قد أثبتت جدواها بوصفها أدوات مفيدة في تيسير منع نشوب الصراعات فيما بين الدول أو داخل الدول وحلها. وفي أفريقيا، استخدمت تلك التدابير بنجاح في حالات مختلفة للاضطراب الأمني والسياسي لتهدئة الأوضاع من أجل إفساح المجال لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

وفي هذه المرحلة، أود التذكير بقرار مجلس الأمن ١٦٥٣ (٢٠٠٦)، حيث وجد دعم الأمم المتحدة لمنع

توفر أكثر المتدييات شمولا وفعالية لمعالجة المشاكل. ومرة أخرى، يؤكد وفد بلدي مجددا التزام تترانيا بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين وصونهما.

وفي الإطار المتعدد الأطراف للأمم المتحدة، استطاعت الدول الأعضاء أن تتفق على عدة صكوك وترتيبات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ومن خلال تلك التدابير، تمكنت الدول الأعضاء من إحراز بعض التقدم في تدمير الأسلحة والذخائر والمنظومات المتصلة بها وتقليص إنتاجها، وهي تواصل السعي لإيجاد أساليب فعالة لمراقبة عمليات نقل تلك الأسلحة وتنظيمها.

إن جهود تلك الدول جديدة بالثناء، لكن هناك بعض العثرات وأوجه القصور في هذه الجهود الدولية المستتيرة من النواحي الأخرى. والشروط المسبقة الأساسية لهذه الجهود هي، أولاً، حشد الإرادة السياسية المستدامة والإيمان بالصلة التي لا تنفصم بين نزع السلاح وصون السلم والأمن الدوليين؛ ثانياً، إبرام اتفاقات بشأن نزع السلاح تكون قابلة للتحقق منها ويمكن تنفيذها؛ ثالثاً، ضمان عالمية تلك الاتفاقات من خلال الأمم المتحدة. وتتعهد تترانيا بتأييدها الثابت والتزامها بدعم جميع الاتفاقات التي نحن طرف فيها، وبالمشاركة الكاملة في التفاوض بشأن إبرام صكوك جديدة في مجال نزع السلاح.

وفي ذروة الحرب الباردة، وقف العالم على حافة توازن الرعب المحفوف بالمخاطر. وبعثت نهاية الحرب الباردة على الارتياح وكانت فاتحة لآفاق أفضل لنزع السلاح النووي والتقليدي على حد سواء. وبالفعل تحقق تقدم ملحوظ. ولكن التوجهات الحالية تثير القلق. وما زال مؤتمر نزع السلاح يراوح مكانه، وأخذ الانتشار النووي والتقدم التكنولوجي يفتحان آفاقاً جديدة، بينما تهدد المواقف العسكرية، ونشر القوات الاستراتيجية من جانب القوى

كما أن المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في شرق أفريقيا، ومقره في نيروبي، كينيا، عمل بنشاط كبير لتعزيز نزع السلاح والحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة بين الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. ويقدم المركز المساعدة لـ ١٢ دولة في المنطقة في تنفيذ خططها الوطنية ضمن إطار بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها والحد منها. ونرحب بمنح الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مركز المراقب للمركز الإقليمي وندعو الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين إلى مواصلة دعم المركز.

وبالإضافة إلى معالجة جوانب العرض والطلب بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ثمة حاجة إلى تكثيف الجهود لكبح جوانب الاتجار بهذه الأسلحة ونقلها. ويتعين على نظام المراقبة أن يولي اهتماما خاصا للاتجار بالذخائر وإعادة التزويد. فالبنادق لا تعمل ولا تكون خطيرة إلا إذا أعيد تزويدها بالذخيرة بشكل منتظم. والحد من تدفق الذخيرة سيمثل خطوة كبيرة نحو تعطيل عمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه ينبغي أن يولي اهتماما خاصا لنقل الذخائر، لا سيما للأطراف من غير الدول في حالات الصراع. والمعاهدة المقترحة لتجارة الأسلحة التي يجري التفاوض بشأنها حاليا، ويتعين إبرامها بسرعة، ستمثل تعزيزا قويا لنظام المراقبة.

وتترانيا من بين ١٥٦ دولة انضمت حتى الآن إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، في المؤتمر الدبلوماسي في دبلن، شاركنا مع دول أخرى في اعتماد الاتفاقية التاريخية المتعلقة بحظر الذخائر العنقودية التي تسبب

الصراعات وحلها تعبيرا له في إطار ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في وسط وشرق أفريقيا. ومن خلال ذلك الإطار، تمكنت الدول الأعضاء، بدعم وشراكة البلدان الصديقة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الدينية الدولية والمحلية، من دعم مبادرات السلام في المنطقة. وقد تحققت انفراجات تاريخية وسياسية في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بعد أعوام من الصراع الطويل الأمد.

بيد أن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت غير مستقرة. وهي تتطلب نهجا متعددة لمعالجتها، بما في ذلك بناء الثقة المتبادلة من خلال تدابير بناء الثقة بين الأطراف المعنية. وهناك دور أساسي وعاجل لدول المنطقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تلك المنطقة غير المستقرة.

وما زالت تترانيا وبلدان أخرى في منطقة البحيرات الكبرى تعاني من آثار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ويمثل انتشار هذه الأسلحة تهديدا مستمرا للقانون والنظام ولاستقرار المنطقة عموما. ويشعر وفد بلدي بالارتياح إزاء دور الأمم المتحدة في هذا المجال ويشيد به. وإننا نرحب بنتائج الاجتماع الثالث للدول، للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، الذي يعقد مرة كل سنتين. وقد كان لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح، ومقره في لومي، توغو، دوره الحاسم في تطوير القدرات للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما في غرب أفريقيا. ونشيد بعمل المركز الذي يصلح تطبيقه في مناطق دون إقليمية أخرى في أفريقيا. وتوجهه بالنداء إلى الأمم المتحدة والشركاء الآخرين مواصلة دعم المركز.

بموجب القرارات ذات الصلة. وأكد القرار من جديد التزامات العراق فيما يتعلق بتزع السلاح. بموجب القرارات ذات الصلة؛ وأقر بالالتزام الدستوري للعراق بعدم الانتشار واستحداث وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وما يتصل باستحداثها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيات وكذلك أنظمة إيصالها؛ وحث العراق على مواصلة تنفيذ هذا الالتزام والتقييد بجميع معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار التي تنطبق على حالته والاتفاقات الدولية المتعلقة بها.

وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، انضم العراق إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ترمي إلى إنفاذ حظر شامل على جميع تجارب التفجيرات النووية، ووقف التطوير النوعي للأسلحة النووية، والتمهيد للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. كما انضم العراق اعتباراً من ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى اتفاقية حظر واستعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد بدأ نفاذ الاتفاقية في العراق اعتباراً من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بالاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية، التي جرى التوقيع عليها في ٣٠ أيار/مايو في دبلن، تجرى إجراءات التصديق عليها في البرلمان العراقي حالياً.

ويؤكد العراق من جديد أن تحقيق هدف نزع السلاح النووي ما زال على رأس أولوياتنا. وما زلنا نشعر بالفزع إزاء ما يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها من خطر على البشرية، ويساورنا بالغ القلق إزاء بطء وتيرة التقدم نحو نزع السلاح النووي. ونشدد على ضرورة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه. كما ندعو جميع الأعضاء إلى تجديد وتنفيذ التزاماتهم الفردية والجماعية

أضراراً لا يمكن قبولها للمدنيين. واتفاقية الذخائر العنقودية التي سيفتح باب التوقيع عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، هي صك رائع يشتمل على أحكام متعلقة بالجوانب الإنسانية، بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بحقوق الإنسان. ومن شأن الذخائر غير المنفجرة أن تعرقل آفاق التنمية لآلاف من البشر الذين يتعين عليهم كسب قوت يومهم. وكانت الاستجابة الأولية للمجتمع الدولي مشجعة إلى حد كبير. ونأمل أن تنال الاتفاقية الدعم الكامل من المجتمع الدولي قاطبة.

وفي الختام، يود وفدي التأكيد مجدداً على أهمية النهج المتعدد الأطراف في مداولاتنا. وتعلق تزانبا أهمية كبيرة على هذه اللجنة بوصفها محفلاً للعمل الجماعي للنهوض بالأمن الجماعي العالمي من جميع جوانبه.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): بادئ

ذي بدء، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم بالإجماع لرئاسة اللجنة الأولى للأمم المتحدة خلال دورة العام الحالي. وأنا على ثقة من أن اللجنة، بفضل توجيهاتكم وقيادتكم القديرة، ستنجح هذا العام في تنفيذ ولايتها التي أوكلتها إليها الجمعية العامة. كما أود أن أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ويؤيد العراق بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به بالنيابة عنها ممثل إندونيسيا.

ووفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١٧٦٢ (٢٠٠٧)، قرر المجلس أن ينهي على الفور ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب القرارات ذات الصلة. ولاحظ القرار أن استمرار عمليات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ومكتب العراق للتتحقق النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يعد ضرورياً للتتحقق من امتثال العراق لالتزاماته

ونظام ضماناتها، عن التحقق وضمان الامتثال لاتفاقيات الضمانات مع الدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها. بموجب الفقرة ١ من المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، بغية منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة أخرى. إننا نؤكد من جديد أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وهي أجمع الوسائل لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، بما يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبما يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ويعرب العراق عن دعمه الثابت للتدابير الأحادية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي اعتمدها بعض الحكومات لتخفيض نفقاتها العسكرية، بما يسهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

السيد بونكراسين (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):
بادئ ذي بدء، اسمحوا لوفدي، سيدي، أن يتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ونحن على ثقة بأننا، في ظل توجيهاتكم وقيادتكم المقتدرة، سنتكلم نتائج مداولاتنا بالنجاح. كما نتقدم بالتهنئة لسائر أعضاء المكتب. وتايلند تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتود تايلند بصفتها الوطنية أن تتشاطر بعض الآراء الإضافية بشأن مسائل نزع السلاح.

إن عمل هذه اللجنة يشكل الأساس الذي تستند إليه دعامة الأمن في الأمم المتحدة. وفي عالم السلم والأمن تكمن مصلحتنا المشتركة ومسؤولية النهوض به تقع على عاتقنا. وبروح التعاون، سيقدم وفد تايلند دعمه الكامل لجهود هذه

بالتعاون المتعدد الأطراف بوصفه أداة هامة للسعي إلى الأهداف المشتركة وتحقيقها في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ويدعو العراق الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتناع عن التشارك النووي للأغراض العسكرية في إطار أي نوع من الترتيبات الأمنية، ووفقاً لالتزاماتها. كما أنه يدعو إلى التنفيذ الكامل للتعهدات القاطعة لتلك الدول بالإزالة التامة لترساناتها النووية من خلال عملية مفاوضات مستعجلة وأيضاً من خلال التنفيذ الكامل للخطوات الثلاث عشرة العملية من أجل التقدم منهجياً وتدرجياً نحو العالم الخالي من الأسلحة النووية الذي اتفقت بشأنه في عام ٢٠٠٠. والعراق على اقتناع تام بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الأداة الرئيسية في جهود وقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية والقاعدة الأساسية لنزع السلاح النووي.

ويؤيد العراق الدعوة إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتخذة بتوافق الآراء، ويذكر بأن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ كرر تأكيد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية سعياً إلى تحقيق هدف الامتثال الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط. وفي الوقت ذاته، يكرر العراق التأكيد على الحق الأساسي وغير القابل للتصرف لجميع الدول دون تمييز في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وإجراء البحوث عليها وإنتاجها واستخدامها.

ويؤكد العراق مجدداً أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة المسؤولة، وفقاً للنظام الأساسي للوكالة

جانب ٢٣ بلدا. وفي الاجتماع الوزاري لاستعراض إعلان جنيف المتعلق بالعنف المسلح والتنمية، الذي عقد في الشهر الماضي في جنيف، أكدت البلدان الـ ٨٥ المشاركة في الاجتماع من جديد أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة فيما بينها. كما أبرزت الدور الذي لا غنى عنه للسياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية في منع العنف المسلح.

وغني عن القول أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكن أن تسبب نفس الأثر المدمر الذي تسببه أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن العالميين. وتلتزم تايلند التزاما كاملا بترع السلاح وعدم انتشار جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. وقد انضمنا إلى جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرئيسية وامتثلنا لجميع الواجبات والالتزامات المنبثقة عن تلك الصكوك، وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، فإن تايلند تلتزم التزاما كاملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أحطنا علما باستنتاجات الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، التي عقدت في جنيف في أيار/مايو من هذا العام. ويأمل وفدي أن تساعد تلك الاستنتاجات على إفساح المجال لمزيد من التقدم في بناء توافق في الآراء، لا سيما خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي في العام المقبل. ولكن من خلال تقييم ما تحقق من التزامات معاهدة عدم الانتشار، يتبين لنا الحاجة إلى تحقيق توازن بين المسائل التي تشتمل عليها كل المجموعات: عدم الانتشار، نزع السلاح، الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

اللجنة. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على عدد من القضايا التي توليها الحكومة الملكية لتايلند الأولوية في الدورة الثالثة والستين هذه.

وتايلند يساورها بالغ القلق إزاء الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها وتداولها غير المشروع. وتشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أدوات أساسية في عمليات الجريمة العابرة الحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والإرهاب. ويؤدي العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى عواقب مدمرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتنمية البشرية والأمن الإنساني. وما فتئت تايلند تنفذ بأمانة برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، على المستويين الوطني والإقليمي، من أجل كبح انتشار تلك الأسلحة. وتعاون تايلند مع البلدان الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمنع العصابات الإجرامية ومجموعات الإرهابيين عبر الحدود الوطنية من الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نعتقد أن الصك الدولي للتعقب آلية فعالة تمكن الدول من القيام في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها بتحديد وتعقب نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والاتجار بها.

وتؤمن تايلند بأن العنف المسلح له آثار سلبية على الظروف المؤدية للتنمية. ولذا، اعتمدت تايلند إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، وانضمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى المجموعة الأساسية المعنية بتعزيز تنفيذ إعلان جنيف. ونظمت تايلند وسويسرا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماع آسيا - المحيط الهادئ بشأن العنف المسلح والتنمية، الذي عقد في بانكوك في أيار/مايو من هذا العام. وكانت نتيجة الاجتماع اعتماد إعلان آسيا - المحيط الهادئ بشأن العنف المسلح والتنمية، - إعلان بانكوك - من

وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تتشاطر تايلند اهتمام المجتمع الدولي بإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية، وتحقيق الاستقرار فيها، وإحلالها من الأسلحة النووية. ونلاحظ بقلق القرار الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا بإعادة تشغيل مرافقها النووية في يونغ بيون. وهذه خطوة إلى الوراء تدعو للأسف. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى السماح بعودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى البلد لاستئناف عملهم المتعلق بالتحقق في أقرب فرصة. ولا بد من بذل جهود دبلوماسية على وجه الاستعجال من خلال المحادثات السداسية وغيرها من المحافل الأخرى لتفادي تدهور الحالة أكثر.

وما انفكت تايلند تدافع بفعالية عن معاهدة بانكوك التي أنشأت المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا. وقد احتفلنا في العام الماضي بالذكرى السنوية العاشرة للمعاهدة. وتشكل المعاهدة حاليا المعاهدة الأولى والوحيدة من نوعها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا، وقد وقعت عليها جميع البلدان الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وتشكل المعاهدة أساس نظام عدم انتشار الأسلحة النووية والسلامة النووية في جنوب شرقي آسيا. وعلى ضوء إسهام المعاهدة على نحو هام في أمن المنطقة وآسيا برمتها، حظي القرار المتعلق بالموضوع بتأييد ساحق في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وتأمل تايلند أن تتمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية من أن تصبح أطرافا في المعاهدة في المستقبل القريب.

وتقر تايلند بالتهديد المتمثل في حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، وتنضم إلى الجهد الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي وقت لاحق من هذا العام، ستشترك تايلند مع مكتب الأمم المتحدة لترع

وقد شدد المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية)، الذي عقد في نيسان/أبريل من هذا العام، على ما أحرز من تقدم صوب إنشاء عالم خال من الأسلحة الكيميائية. غير أن عدم تدمير جميع الأسلحة الكيميائية في الموعد النهائي المتفق عليه لعام ٢٠١٥ سيقوض مصداقية وفعالية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وبالتالي، فإن تايلند تناشد مجددا البلدان المنتجة أن تزيل مخزوناتهما منها في الموعد المحدد.

وتشيد تايلند بوحدة دعم التنفيذ لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية) على ما قامت به من عمل للمضي قدما في جدول الأعمال المتعلق بالسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، وترحب بالنتيجة المثمرة لاجتماع الخبراء المتعلق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية الذي عقد مؤخرا في آب/أغسطس الماضي.

أنتقل الآن إلى المسائل الرئيسية المتعلقة بالضمانات والتحقق. تدعم تايلند جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي لمسألة إيران النووية بالوسائل السلمية. وبينما نؤيد الحق غير القابل للتصرف لكل دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإننا نعتقد أن جميع أركان المعاهدة الثلاثة ينبغي دعمها بصورة متساوية. وبالتالي، ندعو إيران إلى التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما في ضوء آخر تقرير قدمه المدير العام لمجلس المحافظين في الأسبوع الماضي. وفي الوقت ذاته، نحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة الحوار البناء والامتناع عن المحاجمة.

وتكتسي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهمية حيوية للأمن العالمي ونظام عدم الانتشار. ولا شك في أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية مسائل تعزز بعضها بعضاً، ولا تزال اللبنة الأساس لتحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي، يجب أن يقي المجتمع الدولي على توازن مناسب بين نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تعجل بالامتنال التام للالتزاماتهما بموجب المعاهدة. ونأمل أن تبدي الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قدراً أكبر من الالتزام السياسي لكفالة نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

تحل هذا العام الذكرى السنوية الثانية عشرة لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والمعاهدة تظل صكاً هاماً لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي، فإن أهمية تحقيق الامتنال العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وضرورة التعجيل بدخولها حيز النفاذ مسألتان تكتسبان أولوية قصوى. وفي هذا الصدد، نرحب بانطلاق الاجتماع الوزاري الرابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الذي استهدف تيسير دخولها حيز النفاذ. وسيسهّم البيان الوزاري المشترك الصادر بتلك المناسبة، على نحو بناء، في نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

إن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العديد من أرجاء العالم يساعد بصورة هامة على تعزيز نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، ويعزز السلم

السلاح في تنظيم حلقة دراسية إقليمية في بانكوك بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ومن واجب هذه اللجنة أن تسهم إسهاماً ملموساً في إحراز التقدم في جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح. فإنشاء عالم أكثر استقراراً وأمناً هو الأساس لإنشاء عالم أكثر رفاهاً. ويؤكد وفد بلدي مجدداً كامل تعاوني تحت قيادتكم الرشيدة، سيدي، وسيشارك بفعالية مع جميع البلدان لتكليل هذه الدورة بالنجاح.

السيدة فوماتشانه (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

(تكلت بالإنكليزية): أود، باسم وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، أنتم وأعضاء المكتب، على انتخابكم. ونتطلع إلى العمل معكم، ونطمئنكم على كامل تعاوننا معكم ودعمنا لكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم. ويؤيد وفد بلدي تماماً البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

لم يحرز حتى الآن تقدم يذكر في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. ومنذ فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، شهدنا انتكاسات مستمرة في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومما لا شك فيه أن هذه المآزق المستمرة في المفاوضات الرئيسية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح ستظل تقوض السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن الخروج من هذا المأزق إلا بالالتزام السياسي والجهود الجماعي. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد، تناول مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال نهج متعدد الأطراف.

لتزع السلاح باعتبارها الجهاز التداولي المتخصص داخل جهاز الأمم المتحدة المتعدد الأطراف لنزع السلاح. غير أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، وفشل هيئة الأمم المتحدة لتزع السلاح في اعتماد توصيات في نهاية النظر عبر ثلاثة أعوام، عائقان أمام آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونأمل إبداء المرونة اللازمة وبذل جهد جماعي بغية المضي قدماً في السعي إلى تحقيق هدي في تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي.

ختاماً، على المجتمع الدولي ألا يتراخى في التزامه بمواجهة التحديات المستمرة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك نأمل أن تكون اللجنة الأولى، بصفتها هيئة أساسية للجمعية العامة لمناقشة مسائل نزع السلاح الدولي، مفيدة في معالجة التهديدات التي تواجه السلم والأمن العالميين والإسراع بالتقدم نحو تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر الأعضاء مرة أخرى بأن الموعد المحدد لقفلة قائمة المشاركين سيكون الساعة ١٨/٠٠ اليوم. والفرصة متاحة أمام الممثلين حتى ذلك الموعد لتسجيل أسمائهم في القائمة الرسمية للمناقشة العامة.

أدعو أمين اللجنة إلى الإدلاء بأي بيانات أخرى.

السيد ساريغا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): بغية التذكير بما قلته للجنة أمس، إن قائمة المتكلمين للمجموعات في المناقشة المواضيعية مفتوحة ويرجى من الأعضاء التفضل بإبداء رغبتهم في الكلام خلال أي واحدة من المجموعات المواضيعية للسيد ريناتو مونتيرو إما عن طريق البريد الإلكتروني أو الهاتف أو شخصياً.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، يسهم إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في تعزيز جهود نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وهكذا، نود أن نشدد على أهمية انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكول المرفق بمعاهدة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا حتى يتسنى البدء بنفاذ المعاهدة على نحو كامل.

إن النقل والتصنيع والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتظل من بين أكبر التهديدات للأمن البشري، ولا تزال تتسبب في إزهاق أرواح مئات الآلاف من الأبرياء. وفي هذا الصدد، نعتبر اعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إسهاماً آخر في مكافحة النقل والتصنيع والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتشكل الآثار الضارة للذخائر العنقودية، التي تتسبب في معاناة لا توصف للسكان المدنيين في العديد من البلدان، مصدر قلق خاصاً. وباعتبار جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من بين البلدان المتضررة على نحو خاص بالذخائر العنقودية، فإنها رحبت بمؤتمر دبلن الدبلوماسي الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٨، والذي توج بالاعتماد التاريخي للاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وسيسهم فتح باب التوقيع على الاتفاقية في أوسلو، بالنرويج، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إسهاماً هاماً في حماية المدنيين ومواجهة الأثر الإنساني للذخائر العنقودية.

ونشدد على أهمية ووجاهة مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، وعلى أهمية ووجاهة هيئة الأمم المتحدة